مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

محضر الجلسة رقم 503

التاريخ: الثلاثاء 29 جمادى الثانية 1427 (2006/07/25)
الرئاسة: المستشار السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان، ابتداء من الساعة الثالثة و5 دقائق بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.
السادة الوزراء،
السيدتان المستشارتان،
السادة المستشارون،
نعلن عن افتتاح الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة، طبقا لمقتضيات 56 من الدستور، ونشرع قبل ذلك بالاستماع إلى السيد أمين المجلس ليحيط المجلس الموقر علما بما جد من مراسلات. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد أخميس:
شكرا السيد الرئيس،
توصلت رئاسة المجلس من السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان المراسلة التي جاء فيها، السيد الرئيس، مجلس المستشارين المحترم، الموضوع: جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 25 يوليوز 2006.
سلام تام بوجود مولانا الإمام وبعد:
تبعا للموضوع المرمى إليه أعلاه يشرفني أن أحيطكم علما أنني سأنوب عن السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في الإجابة عن الأسئلة الشفوية الموجهة إليه والمدرجة في جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء 25 يوليوز 2006.
وتقبلوا بقبول خالص عبارات التقدير والاحترام.
الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان
محمد سعد العلمي.
وتوصلت رئاسة المجلس أيضا من رؤساء فرق المعارضة، جاء فيها إلى السيد رئيس مجلس المستشارين الموضوع: طلب إرجاء مشروع قانون إلى اللجنة المختصة.
سلام تام بوجود مولانا الإمام
وبعد، طبقا لمقتضيات المادة 224 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، نلتمس منكم السيد الرئيس المحترم، أن تعملوا على إرجاع نص مشروع قانون رقم 24.04 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة على اعتبار النص لم يحظى بنصيبه من النقاش الهام والمستفيض خصوصا وأنه يتناول موضوعا يعتبر من الأهمية بما كان، وحيث أننا لم نتوصل بالمشروع الوثائق اللازمة لدراسته في الوقت المناسب، ولم يحضره العدد الكافي من السادة المستشارين المحترمين أعضاء اللجنة، وحيث فوجئنا بالسرعة المفرطة التي مرر بها النقاش حول الموضوع، لذا نلتمس منكم السيد الرئيس إرجاع هاذ المشروع إلى اللجنة المختصة بدراسته بما يليق به من أهمية بالغة.
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.
الإمضاء
سعيد التدلاوي رئيس الفريق الديموقراطي.
مولاي إدريس العلوي رئيس فريق الحركة الديموقراطية الاجتماعية.
وتوصلت أيضا رئاسة المجلس بمراسلة حول جدول أعمال مجلس المستشارين جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 29 جمادى الثانية 1427 الموافق لـ 25 يوليوز 2006، دورة أبريل 2006، يحذف السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والتعاضدية العامة لوزارة التربية الوطنية للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى الشطاطبي، خالد العالمي لهوير، عبد المالك أفرياط، احمد أخميس، الإدريسي عمر، محمد لشكر، أحمد الزايدي، ويعوض بسؤال موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى الشاطبي، خالد العالمي لهوير، عبد الملك أفرياط، احمد أخميس، الإدريسي عمر، محمد لشكر، أحمد الزايدي.
كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من المستشار السيد عادل المعطي يعلن من خلالها استقالته من الفريق الديموقراطي.
كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من المستشار السيد رئيس الفريق الديموقراطي يخبر من خلالها بقرار الفريق بعزل المستشار السيد عادل المعطي من صفوف الفريق الديموقراطي.
كما توصلت رئاسة المجلس أيضا بمراسلة من المستشار عادل المعطي يعلن من خلالها انضمامه إلى فريق الاتحاد الدستوري، وفي نفس الموضوع توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من رئيس فريق الاتحاد الدستوري يؤكد هذا الانضمام.
الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 18 يوليوز 2006 إلى غاية يوم الثلاثاء 25 منه. عدد الأسئلة الشفوية ثلاثة عشر سؤالا، عدد الأسئلة الكتابية ثلاثة أسئلة.
شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد أمين المجلس، أذكر السادة المستشارين أننا سنعقد جلسة ثانية مخصصة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين المحالة على المجلس، وكذلك بعد هذه الجلسة سيعقد المجلس جلسة ختامية لنهاية دورة الربيع.

ننتقل الآن إلى الأسئلة الشفهية المدرجة وأول سؤال نستهل به أشغال هذه الجلسة هو السؤال الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة قطاع خوصصة قطاع صناعة السكر بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، بوشعيب الهيلالي، عبد الجبار بوملحة، علي القديوي، أبو بكر عبيد.

الكلمة لأحد المستشارين.

السي الهلالي السيد المستشار الهلالي لكم الكلمة.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمين،

ها ذ السؤال كان في وقت بعيد آني ولكن بقا آنيا لما له من ارتباط بقضايا اجتماعية كبرى في هاذ القطاع.

تابع الرأي العام باهتمام كبير خوصصة قطاع السكر بالمغرب، عدما قررت الحكومة تفويت حصة الدولة كاملة في رأس أربع شركات:.....، وتمت قبل هاته مناقشة قبل التفويت مع شركات فرنسية وسعودية، وتمت في الأخير الصفقة مع كوديمار المغربية الشهيرة، وما يمكن التنبيه إليه هو أن الفاعل في هاته العملية كلها، الفاعل الحقيقي صانع المادة السكرية هو المنتج ظل في هاته العملية كلها غائبا أو شيء آخر، لنا في الموضوع توضيحين:

أولا: المناقشات التي كانت مع الفرنسيين والسعوديين، مع نقطة استفهام وثانيا: عدم التفكير في حق المنتخبين الذين كانوا مساهمين في بعض هاته المعامل وكان الرأي العام المهتم في هاته الخوصصة يظن على أن هاته المساهمة التي كانت عند المنتجين سترجع إليهم ويأخذون حقهم فيها.

السؤال السيد الوزير المحترم، هل الخوصصة التي تمت هل هي تمت لضرورة المالية أو بالتخلص من تبيعات القطاع السكري؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وأنا أشكر السادة المستشارين اللي قدموا هاذ السؤال، أريد أن أنتهز هاذ الفرصة باش، أولا نطمئن لهم وأنا متافق معاهم في نفس الوقت وأطمئن الرأي العام من خلال مجلسكم الموقر، بأن هاذ العملية ممرتابطاش أبدا باعتبارات مالية، بل باعتبارات مرتبطة بتطوير الفلاحة والصناعة فبلادنا ككل عمليات الخوصصة التي أقدمنا عليها الاعتبار المالي هو الثالث، طبعا كما تفضلتم أولا يجب بأن هاذ 4 دالشركات كانت واحد الوضعية ماشي كلها مزيانا، وتحسنت أي أعيد هيكلتها، هذا العمل الأول اللي تصاوب من بعد وقع تسابق ما بين الشركات بحال اللي تفضلتيو شركة فرنسية، شركة سعودية، شركة مغربية، العرض ديال الشركة المغربية كان أحسن عرض ماشي فقط ماليا ولكن لهاذ الاعتبارات اللي ذكرت، فمثلا نص العرض متاعها اللي وافقنا عليه في نهاية الأمر هو أن المردودية الفلاحية غاديا تترتفع إلى حوالي 60 طن في الهكتار الواحد في أفق 2011 وأن مدخول الفلاحين سيرتفع سنويا ب 15٪، علما أن هاذ القطاع يستعمل حوالي 80 ألف فلاح الذين يستغلون حاليا 90.000 هكتار من المصحات المزروعة إما بالقصب أو الشمندر السكري، كما بل أكثر من هذا بأنه الشركة ديال الكوزيمار خدات على عاتقها أنها غادي تقوم باستثمارات مرتفعة في مستوى مليار و600 درهم للشق الفلاحي وحده من خلال توسيع المساحات المزروعة والرفع من مردوديتها كما سبق، لذلك يمكن لي نقول أن هذه العملية أول من سيستفيد منها هي الفلاحة المغربية والفلاحين المغاربة بالأساس، واحنا بطبيعة الحال فككل تعاقد مع كل شركة مغربية أو أجنبية سنتابع هاد الملف عن كتب شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار بوشعيب الهلالي:

شكرا السيد الوزير المحترم على التوضيحات ديالو الدقيقة في هاذ الميدان وبالأخص بصراحة هو أن القضية ماشي مالية، ولكن من أجل الإنتاج والتصنيع ديال المادة السكرية، أنا أقول بأن السيد الوزير تكلم بنية حسنة الشركات تكون أجنبية ولا تكون مغربية الأساس هو تكون شركات تضمن العمل ديال الإنتاج، ما نخبيش على السيد الوزير يمكن يبحث على أن الآن هاته الأسابيع وفي هاته اللحظة الشركة ديال الكوزيمار مغربية ولكن دارت واحد العملية لم تكن تجربة قديمة، بحيث وسعات المعامل ديالها بعد هاذ الخوصصة السبب ديالو هو الخوصصة والآن خلقت متاعب كثيرة الآن، وخسارات جمة للمنتجين ديال المادة ديال السكر، وفي الحقيقة الكلام ديالكم هو أن الحكومة ضمنت للشركة، ولكن الشركة ما ضمنتش للحكومة، بحيث الآن في نظرنا الشركة لن

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

تضمن التصنيع السكري بالمغرب بحيث المسائل واقفة الآن والخسارات كبيرة واللجان، اللجان على الصعيد ديال الإقليم ديال دكالة وديال عبدة يتخبطون في مشاكل كبيرة، وهذا من باب الإعانة للسيد الوزير باش يبحث باش هاذ الشركة ديال كوديمار إيلا خاضت على عاتقها خصها تضمن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

وأنا أشكر السيد المستشار طبعا النية حسنة أنات عارف بأن النية ماكفياش كذلك، احنا كنتابعوا أي شركة مغربية أو أجنبية عندنا معاها وحد التعاقد المشاكل اللي تكلمتيو عليها أنا أعرفها كانت قبل عملية لخوصصة واستمرت الآن ولكن نعرف بأن هناك مذكرات وأنتم تعرفونها بين الشركة والفلاحين، على أي حال واحنا كنشجعوا باش على مستوى الوزير الأول كذلك باش هاذ المذكرات توصل في الأخير، لكن لابد نقول لكم بأنه كل مخوصص كيتعاقد مع الدولة، والدولة تتابع ن كتب هل التعاقد الذي احترموا أولا لا، وبطبيعة الحال عندنا الوسائل في حالة عدم احترام بأن نتخذ كل القرارات شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثاني بعض أنظمة التقاعد بالمغرب للمستشارين المحترمين: السيد عبد المالك أفرياط، محمد المارس، محمد أخميس، محمد بوعمان، حمد الزايدي، عمر جمايدي، خالد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، محمد عشاب، محمد دعيدعة، عمر الإدريسي.

الكلمة لكم السيد المستشار السيد أحمد الزايدي.

السيد المستشار أحمد الزايدي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

لقد كان من أهم القضايا التي أثيرت ولازالت تثار في جلسات الحوار للاجتماع لمسألة أنظمة التقاعد بالمغرب، ونخص منها بالذكر النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، والصندوق المهني المغربي للتقاعد، لقد أحدث الصندوق الأول سنة 1977ليطبق وجوبا على مستخدمي الهيئات الخاضعة للمراقبة المالية للدولة وعلى المستخدمين المتقاعدين ، الجاري عليهم الحق العام والمؤقتين والمياومين والعرضيين العاملين مع دولة والجماعات المحلية، كما أنه مؤخرا تم إدماج العديد من لمؤسسات في هاذ الصندوق، بل وهناك بعض الموظفين الذين كان يسري عليهم نظام الصندوق المغربي للتقاعد أجبروا على الانخراط في هاذ الصندوق الشيء الذي مس بمكتسباتهم، أما بالنسبة للصندوق المهني المغربي للتقاعد، فلقد تقرر إصلاح 2003 أن تتم تحصيل مساهمة المأجورين من طرف الصندوق وإدماجها في نظام التوزيع، في الوقت الذي لم يتم إشراك ممثلين مؤمنين بهاذ الصندوق في مناقشة هذه الإصلاحات، لذا نسائلكم السيد الوزير عن:

أولا: ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها، اتخاذها لإنصاف منخرط الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد على غرار ما هو معمول به في الصندوق المغربي للتقاعد؟

ثانيا: متى سيتم تغيير القانون المنظم للصندوق المهني المغربي للتقاعد ليتم إشراك الممثلين المؤمنين في تدبير هاذ الصندوق عبر تمثيلهم بالمجلس الإداري كما هو الشأن بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير:

السيد الرئيس وأنا أشكر السادة المستشارين اللي تقدموا بهاذ السؤال، اعطاتني فرصة باش نعطي بعض الإيضاحات، ربما تكون أكثر من الوقت اللي مخصص لي، وأنا أشكركم مسبقا فمجال المقارنة ما بين النظامين اللي تفضل بهم السيد المستشار، أي النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق المغربي للتقاعد ما مرتبطش فقط غي بمستوى التعويضات، مرتبطة بعدة أشياء:

أولا: على مستوى الاقتطاعات، بالنسبة للمنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد هم لا يساهمون إلا ب 6 ٪ فقط من مجموع الأجر القارة اللي كيتقضاها، لكن في حدود سقف يتم مراجعته سنويا بمعدل تزايد الأجور المصرح بها إلى النظام وهو يساوي 11.700 درهم ابتداء من فاتح يناير 2005، في حين أن المنخرطين في نظام المعاشات المدنية، كما تعلمون يساهمون الآن ب 10 ٪ من وعاء يشمل الراتب الأساسي والتعويض الممنوح لهم، هذا وللتذكير فالهدف من اعتماد سقف الأجور بالنسبة للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد هو خلق نوع من التجانس بين أجور المنخرطين الشيء الذي يؤسس لوضع أرضية قابلة لتطبيق قاعدة التضامن بينهم، مع العلم أن المنخرطين فهاذ النظام يتميزون باختلاف شديد، سواء من حيث وضعيتهم الإدارية أو على مستوى الأنظمة الأساسية.

النقطة الثانية اللي توقع فيها الاختلاف هي حول تصفية المعاشات في النظام الأول تيتم تطبيق القاعدة ديال 2 ٪ عن كل سنة في النظام الثاني 2.5٪ من مع وفي نفس الوقت يجب التذكير بأن المعاشات المخولة من طرف الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد تخضع لمراجعة سنوية على أساس نسبة تعادل تطور معدل الأجور المصرح بها لدى النظام، على عكس ما هو معمول به في الصندوق المغربي للتقاعد حيث

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

ليس هناك مراجعة المعاشات إلا جزئيا، ونظرا للتفاوت الذي تعرفه طريقة مراجعة المعاشات على مستوى هاذين النظامين، فإنه من الممكن أن يتم تدارك الفرق الذي تسجله المعاشات عند التصفية في بعض لحالات في غضون سنوات قليلة، وفي هاذ السياق فإن مجموعة الزيادات التي تم تطبيقها على المعاشات منذ دخول النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد حيز التنفيذ أي من 78 إلى غاية 2004 تعادل 278٪.

الاختلاف الثالث، هو المشرع أعطى للمنخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب الذين يتقاضون أجورا تفوق الأجر اللي تكلمت عليه الذي تحدد على أساسه واجبات الانخراط إمكانية الاستفادة من التعويضات التي يضمنها النظام التكميلي التابع للنظام الجماعي، مقابل مساهمة بنسبة 6٪ توزع مناصفة بين المنخرط والمشغل، وإن كان هذا الانضمام إلى النظام التكميلي اختياريا بالنسبة للمشغلين، فإنه يصبح إجباريا على كل المنخرطين الذين تفوق أجورهم السقف المشار إليه.

الاختلاف الرابع: بخصوص إصلاح وضعية النظام الجماعي لمنح واتب التقاعد فهنا لابد أشير أنه في إطار أشغال اللجنة، بعض الاجتماعات اللي حضروها كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين برئاسة السيد الوزير الأول، الهادفة إلى إصلاح أنظمة التقاعد كما علمون واللي تكلمنا عليها عدة مرات تصاوبات واحد الدراسات اكتوارية، هاذ الدراسات كتبين بأن هاذ النظام يتمتع بوضعية تقنية ومالية تضمن توازنه على المدى الطويل إلى 2045 يعني، على عكس الأنظمة الأخرى اللي يمكن يكون عندها مشاكل حتى في المدى المتوسط، أما بالنسبة كما تفضلتم لي الصندوق المهني المغربي للتقاعد، فهو جمعية مجرد جمعية تأسست في عام 49 من طرف أرباب المعامل وهي خاضعة لقانون الجمعيات ديال 58، هاذ الإطار في الواقع لا يلائم الدور الذي يقوم به الصندوق حاليا، لذا تم إخضاع هاذ الصندوق لأحكام المدونة ديال التأمينات، إلا أن هاذ الإجراء لم يمنع أبدا في التفكير في إيجاد إطار قانوني ملائم للصندوق يضمن للممثلين المؤمنين المشاركة في التدبير، وهكذا الآن كاينة عدة اجتماعات كاينة وحد اللجينة فيها المديرية ديال التأمينات فيها الصندوق المهني المغربي للتقاعد، فيها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهدفها هو إعداد دفتر للتحملات يهيئ الدراسات التي ستحدد الإطار القانوني المستقبلي لهاذ الصندوق بما يضمن إشراك ممثلين مؤمنين في التدبير وكذا طبيعة الحكامة وقيادة آليات التوازنات المالية وأعتذر على هاذ التطويل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد المستشار السيد عبد المالك أفرياط.

السيد المستشار عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

في الحقيقة لا يمكن الإحاطة بهاذ الموضوع في ظرف دقيقتين أو ثلاث دقائق، وإشكالية التقاعد مطروحة بحدة ببلادنا ونحن نعتقد أن المدخل الرئيسي لإصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب هو أولا وأخيرا محاسبة أولئك الذين عتو فسادا في بعض المؤسسات والذي ينتظر الرأي العام الوطني بصبر مآل ملفات الفساد خاصة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أما فيما يتعلق بما جاء في السؤال ومتعلق بالصندوقين، الصندوق collectif des allocations familiales régi-me le أي الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد، فطبعا مقارنة، مقارنة مع الصندوق المغربي للتقاعد هناك حيف، هناك حيف بحيث أنه المتقاعد بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد عندما يحال على التقاعد يستفيد من آخر أجرة له، في حين بالنسبة للصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد يتم احتساب معدل الأجر منذ بداية نشاط الأجير، وه«ا طبعا يكون له تأثير وحنا كنعرفوا أنه الآن وحد العديد ديال الموظفين خاصة الذين أجبروا على الانخراط في هاذ الصندوق كيكون عندو وحد الأجر ملي كيتحال على التقاعد مكيتقضاش حتى 30 ٪ من الأجر اللي كان عندو وهذا نعتبره حيفا يجب تداركه في إطار إصلاح طبعا هاذ الأنظمة ديال التقاعد وبالمناسبة أنه الآن يروج لمسألة 65 سنة، وأنا أتساءل أن اللجنة التقنية التي تشرف على إصلاح أو على دراسة إصلاح أنظمة التقاعد يلاه دارت المرحلة الأولى اللي هي التشخيص ديال الأنظمة باقي ما دازتش للمرحلة الثانية اللي هي طبعا ما يصطلح عليه بالإطارات المرجعية واللي فيها ممكن تطرح السيناريوهات الممكنة والآن يروج ل 65سنة ونحن من على هاذ المنبر نحذر من اتخاذ أي قرار في هاذ الإطار كمركزية نقابية لأنه ماشي هذا هو الحل، الحل بعدا هو يردوا للناس هاداك الشي اللي سرقوا عاد نشوفوا مسائل أخرى.أما فيما يتعلق بالصندوق المهني المغربي للتقاعد CMR 2003 كان هناك إصلاح، طبعا القانون المنظم ل CMR هو قانون ديال الجمعيات، ولكن اتخذ قرار ديال الخصم ديال 50 ٪ من النقط في حالة إيلا الأجير خذا مثلا المسائل ديال التوزيع وهذا حيف، وأنا أظن بأنه كون كانوا الأجراء عارفين هاذ الشي غادي تنوض قيامة في المغرب ديال الأجر، الأجراء لا يعلمون شيئا من هاذ الشي أنه حتا كيمشي كيتحال على التقاعد وكيمشي للصندوق المهني المغربي للتقاعد وكيتفاجئ بأنه كيفضل هداك النظام ديال التوزيع أي كياخذ CAPITALE ديالو أنه كتخصم ليه 50٪ من النقط اللي راكم خلال الفترة ديال النشاط ديالو وثانيا أنه حتى هاذي 10٪ ديال الأطفال حتى هي تحيدات في إطار هاذ الإصلاح، لكن إيلا سمحتوا السيد الريس لأنه راه موضوع تقني في الحقيقة كيحتاج خاصو وقت طويل،

ثانيا، ثانيا أنا أعتقد بأنه من 2003تقرر أنه المساهمات ديال الأجراء أنها تبدا تمشي للصندوق المهني المغربي للتقاعد بدل ما هاديك مثلا 6٪ اللي كانت كتمشي لبعض الشركات ديال التأمين في إطار

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

هداك الاتفاق اللي كان في بداية ديال الستينات 1960، الآن المساهمات ديال الأجراء كتمشي للصندوق المهني المغربي للتقاعد والأجراء غير ممثلين بالمجلس الإداري، وهذا أعتقد بأنه حيف، حيف كبير وكتاخذ قرارات في غياب المعنيين الأجراء اللي هما أيضا كيساهموا بقسط ..... (مقاطعة الرئيس).شكرا شكرا

تتمة تدخل المستشار

أخيرا، أخيرا غير إيلا اسمحتوا السيد الوزير أنه بالنسبة للمكتب الشريف للفوسفاط وبالنسبة ONEالمكتب الوطني للكهرباء هاذو تم طبعا القرار ديال الإدماج ديالهم لحد الساعة ما تمش تفعيل هاذ القرار ونسائلكم السيد الوزير عن مآل هاذ القرار أيضا شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة في التعقيب السيد الوزير.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

في إطار السيد الرئيس تساهلكم، تعليق بسيط، بطبيعة الحال أنا متافق مع السيد المستشار ثلاث دقائق غير كافية اللي لابد نعترفوا به جميع بأن هاذ القضية ديال التقاعد كاين لا يهتم أحد، فأصبحت موضع نظرا للمبادرات التي قامت بها الحكومة في السنوات الأخيرة، ولذلك الإصلاحات تعرفونها وأنا أسجل بأنه البرلمان ساهم مساهمة أساسية في الإصلاحات التي دخلت في بعض المؤسسات كالصندوق المغربي للتقاعد أو الصناديق ديال المؤسسات العمومية، ومنها مثلا اللي الآن ذكرتوا واللي بطبيعة الحال حنا بصدد مواجهتوا غادي نحلوه إن شاء الله مثلما وقع حل القضايا ديال الصناديق الداخلية ديال المؤسسات الأخرى، المهم كل مقارنة ما بين كل هاذ الأنظمة، يجب أن تكون مقارنة شمولية غير ماشي غير طريف كاين إما الاقتطاعات كاين الاقتطاعات كاين التعويضات كاين الأنظمة كلها والمقارنة يجب أن تكون شمولية، وكما تعلمون الآن كاين نقاش مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، باش نتقدموا في حل كل هذه المشاكل وأنا أعترف بأنه الجميع لم يكن يهتم بذلك من قبل الجميع، حتى النقابيين ما كانوش كيهتموا في حين أنه اهتمامنا بصناديق التقاعد هو اهتمامنا بالمتقاعدين حاليا ولكن المتقاعدين ديال غدا الذين يعملون اليوم ولذلك حل هاذ المشاكل هي حل مستقبل المغرب، ويمكن لي أن أقول أنه مع التنقيات الأساسية التي بدأناها هاذ التنقيات اللي مرتبطة بهاذ الوضع ديال هاذ الصناديق مع العلم أنه دخلنا كذلك في منعرج ديموغرافي كبير اللي اجعلنا يجب أن نكون حذرين جدا، لأنه إيلا ما حليناش المشاكل ديال اليوم المشاكل ديال الغد غادي تزاد، ولذلك في نقاش مسؤول لابد من نجبروا إن شاء الله الحلول لأنه لا يجب أن نفكر بحالنا اليوم في حال أبنائنا وبناتنا اللي غيعملوا من هنا 20 عام، 30 عام، 40 عام، 50 عام شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسم أعضاء المجلس السادة المستشارين أشكركم السيد الوزير على مساهمتكم المقنعة في هاذ الجلسة، وننتقل إلى قطاع وزارة التشغيل والتكوين المهني، وأحيط السادة المستشارين علما أن السيد كاتب الدولة في التكوين المهني سينوب عن السيد ووزير التشغيل والتكوين المهني في الأسئلة الموجهة إليه، أبدء بالسؤال الأول الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى الشطاطبي، خالد العلمي لهوير، عبد المالك أفرياط، احمد أخميس، الإدريسي عمر، محمد لشكر، أحمد الزايدي.

الكلمة لكم السي دعيدعة المستشار المحترم السي دعيدعة.

السيد المستشار محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتان والسادة المستشارون،

السيد كاتب الدولة،

عرف التعاضد منذ نشأته تطورات مهمة على مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة لمنخرطيه، ويعترف قانون 65.00 والذي دخل حيز التطبيق بتاريخ 18 غشت 2005لبنة إضافية إن على مستوى قاعدة المستفيدين أو على مستوى الخدمات المقدمة للمؤمنين، إلا أنه وكما يلاحظ المتتبعون وبعد مرور سنة على تعيين الإدارة الجديدة داخل الصندوق الوطني لمنظمة الاحتياط الاجتماعي، سجلنا عدة تراجعات مست بالأساس المكتسبات المادية والمعنوية للمستخدمين القدامى في وقت أعطيت الامتيازات والمناصب لثلة من الوافدين الجدد، كما لاحظ المؤمنون بكل أسف أن الخدمات المقدمة لهم عرفت تراجعا كبير لا من حيث طبيعة هذه الخدمات ولا آجال إنجازها ولا كيفية استقبال الأشخاص الذين هم في حاجة إليها، كما أن الاجتماعي الأخير بالمجلس الإداري للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي المنعقد بتاريخ 30 يونيو 2006 لم يقرر عرض التقارير المالية والأدبية لمدة 10 سنوات خلت على أنظار الجمع العام للصندوق، رغم هاذ الأخير هو الجهة المخولة قانونا لمنح البراءة لفائدة المجلس الإداري، لذا نسائلكم ما هي الإجراءات التي تنوي وزارتكم القيام بها لرد الاعتبار للعنصر البشري داخل الصندوق الوطني لمنظمة الاحتياط الاجتماعي وأيضا احترام القانون للتوظيفات الجديدة؟ وما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لفرض احترام الصندوق للحقوق المكتسبة للمؤمنين التي نص عليها صراحة القانون رقم 65.00 وما هي التدابير التي ستتخذونها لضمان تطبيق القانون فيما يتعلق بعرض التقارير المالية للصندوق المتعلقة بعشر سنوات من 96 إلى 2005 على الجمع العام، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نذكر المجلس أنني توصلت باستدراك في اسم متاع السيد المستشار محمد دعيدعة الذي طرح السؤال، والكلمة لكم السيد كاتب الدولة للجواب.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد كاتب الدولة في التكوين المهني السيد سعيد اولباشا نيابة عن وزير التشغيل مصطفى المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس المحترم،

نيابة عن زميلي السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، أتشرف بتفضلي بالإجابة عن السؤال الذي طرحه الفريق الكنفدرالي.

بداية يشرفني أن أخبر المجلس الموقر بأن هاذ الصندوق أصبح ينهج سياسة جديدة لتدبير الموارد البشرية تحافظ على مكتسبات مستخدمي الصندوق وتؤهلهم للإطلاع بالمهام الجديدة الموكولة للصندوق في إطار التأمين الإجباري عن المرض، فبالنسبة لترسيم الأعوان العرضية، قام الصندوق خلال الشهر الحالي بترسيم 97 عونا عموميا، وقد خصص الصندوق في ميزانية لسنة 2006 منحة الأقدمية لهذه الفئة بغلاف مالي يصل 1.7 مليون درهم، بالنسبة للمغادرة الطوعية خصص الصندوق ما يناهز 12.7 مليون درهم لهاذ البرنامج وسيؤدي أجر ثلاثة أشهر عن كل سنة أقدمية في حدود 48شهر، بالنسبة للمستخدمين المصنفين من السلم 1 إلى 9كما أن الصندوق سيؤدي أجر شهرين عن كل سنة أقدمية في حدود 36 شهر بالنسبة للمستخدمين المصنفين من السلم 10 إلى ما فوق، على صعيد التكوين المستمر رفع الصندوق الغلاف المالي 20.000 ألف درهم سنة2005 إلى 18مليون درهم خلال هذه السنة، كما انفتح الصندوق على مؤسسات للتكوين مشهود لها بالكفاءات كمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، المعهد العالي للتجارة وتسيير المقاولات، المعهد الوطني للإدارة الصحية إلى أخره.

بخصوص النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق يجدر التذكير أن المجلس الإداري للصندوق أعطى موافقته المبدئية على مشروع النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق، على أن تتم مناقشته مع جميع الجهات المعنية، ومن أهم مميزات هاذ المشروع أنه محفز ويمكن الصندوق من استقطاب كفاءات جديدة ومن توظيف أطر عليا بواسطة عقود على غرار مؤسسات عمومية مماثلة، كما يمكن الصندوق من إلحاق أطر من وزارات أو مؤسسات عمومية، والجدير بالذكر أن العدد الحالي من مستخدمي الصندوق هو 498مستخدم، هم غير قادرين على تقديم خدمات سريعة وجيدة لثلاثة ملايين و200ألف مستفيد مؤمن لدى الصندوق وهو ما دفعنا للتفكير في خلق 16 مكتب جهوي وتوظيف 165 إطار جديد مع العلم أن 48مستخدم قد أحيلوا على التقاعد خلال السنتين الأخيرتين، ولتوفير ظروف عمل أحسن، صادق المجلس الإداري المنعقد يوم الجمعة 21 يوليوز 2006على اقتناء مقر جديد يراعي المعايير المعتمدة وقد رصد الصندوق لهذه العملية 70 مليون درهم، أما بخصوص الإجراءات الضامنة للحقوق المكتسبة للمؤمنين المنصوص عليها في القانون 65.00فقد اتخذ الصندوق مجموعة من التدابير تكرس مبدأ الإنصاف والتضامن، بالنسبة للأدوية تم إغناء لائحة الأدوية ب 100دواء يتعلق بالأمراض المزمنة وإضافة 400 دواء جديد وذلك بطلب من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالنسبة للتعرفة الوطنية المرجعية في انتظار التوصل إلى اتفاق الأطراف المعنية لا زال الصندوق يعمل بكل الاتفاقيات المبرمة في إطار النظام الاختيار المعمول به، فلذلك لضمان استمرارية الخدمات المقدمة للمؤمنين بالنسبة للخدمات التي يقدمها الصندوق، تم اقتناء نظام معلوماتي جديد بقيمة 34 درهم سيمكن من تطوير الخدمات المقدمة للمؤمنين من تقليص أجل معالجة ملفات المرض، كما تم إبرام اتفاقية مع بريد المغرب لاعتماد الحوالة الإلكترونية للتعويض عن ملفات المرض، وقد قام الصندوق بتقليص ميزانية التسيير من 9.4 إلى 8٪ مكنه من توفير حوالي 34مليون درهم تم تحويلها للخدمات الموجهة للمؤمنين ومنتجي الخدمات، بالنسبة لآجال التعويضات عن المرض في إطار الثالث المؤدي فقد قلص الصندوق هذه الآجال أقل من 6أشهر فيما يتعلق بالاستقبال قام الصندوق بتهيئ فضاءات لذلك وتم نقل وحدة معالجة طلبات تحمل الأدوية المكلفة وحصص العلاج الكيماوي من مقر الصندوق إلى المصحة التعاضدية، وقد مكن هذا الإجراء من البث في اليوم نفسه في طلبات تحمل مرض السرطان، كما أن اللجنة الطبية التابعة للصندوق أصبحت تجتمع يوميا عوض كل أسبوع للبث في طلبات التحول، من جهة أخرى أحدث الصندوق مكتبا لمعالجة طلبات التحمل بالمعهد الوطني للكونكلوجا بالرباط، كما يعتزم في فتح مكاتب جهوية جديدة في مختلف جهات المملكة، بالنسبة لسلة العلاجات يتحمل الصندوق 41 مرض مزمن عوض 31 يوافق سنويا على ما يقارب 18.500 ملف مرض مزمن كمعدل، كما يتحمل الصندوق 90من التعرفة المرجعية الوطنية بالنسبة للعلاجات المتعلقة بالاستشفاء والعمليات الجراحية وترفع هذه النسبة إلى 100 ٪ عندما تكون هذه الخدمات مقدمة من طرف المستشفيات العمومية أو من طرف مؤسسة الصحة التابعة للدولة.

ولابد من التذكير بأن الصندوق قد أدى مليار و422 مليون درهم سنة 2005كمصاريف العلاجات، لمنتج العلاجات منها 733 مليون درهم للمصحات الخاصة و110 مليون درهم للمؤسسات التابعة لوزارة الصحة.

وفيما يتعلق بالتقارير المالية للصندوق المتعلقة بعشر سنوات الأخيرة 1996، 2005 فقد اجتمع المجلس الإداري للصندوق يوم 30 يونيو 2006واتخذ مجموعة من القرارات، وقد حضر أشغال هاذ المجلس ممثل وزارة التشغيل والتكوين المهني، وزارة المالية والخوصصة، ثم الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة لم تعطى خلاله التبرئة المالية، بل تم إقفال حسابات النظام الاختياري اعتمادا على نتائج خبير محاسبي قام بضبط الحسابات من 1996 إلى غاية 17 غشت 2005، ومنذ ذلك التاريخ تم الانتقال إلى القطاع الإجباري الذي يعمل به الصندوق حاليا، كما تم خلال الاجتماع نفسه المصادقة على تسوية الديون المتقاطعة بين الصندوق والتعاضديات المنضوية تحت لوائه شكرا لكم.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار السي الشطاطبي.

السيد المستشار مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سأبدأ من حيث اختتم السيد الوزير، وما نسجله هو إيلا كان ثم وحد الفرق بالنسبة للصندوق بالصيغة ديالو القديمة وعدم عرضه للتقارير المالية والأدبية لمدة 10 سنوات من 96 ل 2005 تينضاف اجتماع المجلس اللي 21 يوليوز 2006 خرق آخر جديد، هاذ الخرق بطبيعة الحال وهاذ الاجتماع الأخير اللي شرف على افتتاح أشغالو السيد الوزير الأول، بطبيعة الحال عرفت الأشغال ديالو خرق صارخ للقانون اللي متعلق بالتغطية الصحية، عندما قرر باش يعين مدير ضدا على مقتضيات القانون، في الوقت اللي مفروض نحترموا القانون في دولة قد تتطلع إلى تعزيز دولة الحق والقانون وعلى الحكومة أن تراجع نفسها فهاذ المسألة، لأن الأمر يتعلق باقتراح ثلاث أشخاص وكنتساءلوا منا على مستشار الوزارة الأولى اللي كيفرض على الإخوان داخل المجلس تعيين مدير ضدا على مقتضيات القانون، وبالتالي الصيغة اللي دازت بها هاذ الأشياء لا نقبلها ونؤكد من خلال هاذ المنبر معرضتنا لخرق القانون ونطالب باحتياط الحكومة أن تحترم القانون، آه بطبيعة حال المجلس له صلاحية باش يعين اللجنة التقنية هي التي لها الصلاحية باش درس الترشيحات الطلبات ديال الترشيحات بعد ما تفتح المناسبة وتتعرض على الوزير الأول حسب القانون هو اللي كيفصل في هاذ المسألة.

كذلك ونحن نستمع للسيد الوزير وهو يعطينا الجواب أنه كأنه كيتعرض الجواب على ملف مطلبي، في حين أن باب الحوار مغلق، هاذ السيد المدير الحالي أنا بشيت لعندو وما ستقبالنيش ومشا عندو المكتب ولا كيقول ليهم جيبونا Cotuse واش عندكم ولا ما عندكمش وامن دابا هاز لعصا وبغا يكون مدير خص بعدا يكون، هاذي مؤسسة اجتماعية ولذلك كان مفروض في إطار الشراكة وفي إطار احترام قانون لبلاد أن ستقبل النقابات ويتحاور معها ويعطيها هاذ الأجوبة، أيضا ونحن نتحدث عن التسيير وعن المؤمنين وعن ما قدم من خدمات، هاذ الأيام توفى واحد الشخص اللي جا باش يتعالج وباش يطالب بحقوا كان المفروض أنه تقدم ليه مساعدات اجتماعية، وإذا به كيتعرض لحادثة اللي أدات به إلى الوفاة، فدفعوا واحد نقولوها بالعربية دفعوا أومات حنا كتنوض القيامة راه شحال من حاجة وهاذي ما ناضتش عليها القيامة على موظف اللي منخرط فهاذ المؤسسة واللي قضى نحبه، نتحدث على بارو كبير راه مصلحة التعاضدية، كانت هاذ المصحة غي البارح مهددة بالإغلاق وما أدراك ما بارو كبير في ذاكرة الرباط، والخدمات اللي كتقدمها والأثمنة اللي كيتقدم بها واحنا كنعرفوهم منذ زمان جلالة الملك المغفور له محمد الخامس دوا فيها والمغفور له الحسن الثاني عطا مساعدات باش تعاودات وتبنات وتجدات في واحد الوقت كانت مهددة والآن ينتقل المستخدمون من مصحات أساسية داخل هاذ وكيديوهم واللي عندهم تجربة وكذا وكفاءات كيدواو في أماكن أخرى، ونتحدث عن مصحة التعاضدية، نقولوا الحقيقة للناس نقولوا الحقيقة للشعب، راه ما يقال داخل هاذ المؤسسة هو كاين هناك تسيب، كاين هناك تسيب وبالتالي المنطق مقلوب، طاحت الصمعة وعلقوا الحجام، التعاضديات اللي الآن كتشتغل في البلاد عندها فائض بصاح، الآن في الجرائد كتغني وكتقول هاذ الشي ما كاينش في بلادنا وما كتقدمش ليها خدمات ومساعدات حتى في اقتناء عمارة، ولذلك نؤكد مرة أخرى اعترضنا على القرار المذكور اللي واللي كان ضد القانون وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

وفي نفس الوقت تنضموا مع السيد المستشار لأنهم نواب الأمة وممثلي الأمة يجب أن تكون الأبواب مفتوحة أمامهم طبقا لتعليمات السيد الوزير الأول التي أعلنها عدة مرات، الكلمة لكم السيد الوزير، إذا كان هناك تعقيب السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير التشغيل مع النظام الأساسي الخاص بهيئة التفتيش للشغل، للمستشارين المحترمين السادة: لحس أكوجكان، بلحاج الدارمومي، بوسلهام.....، عبد الرحيم الشرقاوي، كرام محمد سعد، لحسن فرحي.

الكلمة لكم المستشار.

السيد المستشار لحسن أكوجكال:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، مما لاشك فيه أن مصداقية أية حكومة تقاس بمدى احترامها للتعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها، سواء كانت داخلية أو دولية، ففي هذا الإطار سبق للحكومة أن صادقت على اتفاقيتين دوليتين صادرتين عن منظمة العمل الدولية حول تفتيش الشغل ويتعلق الأمر بالاتفاقية 81-129 واللتان تؤكدان في المادتان 8-6 على ضرورة تمكين جهاز تفتيش الشغل من نظام أساسي يضمن له الاستقرار والحماية في العمل.

وبمناسبة الحوار الاجتماعي بتاريخ 30/04/03 تعاهدت الحكومة في شخص الوزير الأول اتفاق رسمي مع المركزيات على الإسراع لإخراج النظام الأساسي لهيئة مفتشي الشغل إلى حيز الوجود لما تلعب هذه الفئة من دور طلائعي في استتباب السلم الاجتماعي بالبلاد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

واستقرار العلاقات المهنية داخل المقاولات المغربية، وفي لقاء جمع لجنة التنسيق الوطنية بالسيد الوزير الأول بتاريخ 28/04/05 أعطى وعد بالاستجابة لمطالب هذه الهيئة، إلا أنه لم يتحقق أي شيء من كل هذا، لما تطرح معه استفهامات متعددة من مصداقيات الحكومة لأنها ببساطة تنكرت لتعهداتها الدولية والداخلية اتجاه مفتش الشغل، الأمر الذي جعل مكونات هذا الجهاز تعيش حالة الإحباط والتذمر بحيث أصبح صعبا عليهم مواكبة الورش المتعلق بالتطبيق السليم لمدونة الشغل من جهة والمساهمة في استقرار واستمرار ورش الاستثمار من جهة ثانية بل أكثر من ذلك فتمثيليتهم النقابية والجمعوية تهدد بالتشاكي لدى المكتب الدولي عملا بأحكام المادتين 24 و25 من دستور منظمة العمل الدولية، وذلك للضغط على الحكومة لاحترام التزاماتها الدولية على غرار باقي دول المعمور، حيث يستفيد مفتش الشغل من أنظمة أساسية خاصة بها نذكر من بينها: تونس، فرنسا، موريتانيا، ألمانيا، والقائمة طويلة، أمام هذا الوضع نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لإخراج النظام الأساسي لهيئة مفتش الشغل إلى حيز الوجود تطبيقا من الجهتين الاتفاقيتين الدوليتين حول تفتيش الشغل المصادق عليهما من طرف المغرب وتفعيل لمقتضيات اتفاق 30 أبريل 2003 من جهة من جهة أخرى شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار كاتب الدولة في التكوين المهني نيابة عن وزير التشغيل :

شكرا السيد الرئيس،

جوابا على السؤال الذي تفضلتم بطرحه السيد المستشار حوا مآل النظام الأساسي الخاص بهيئة مفتشي الشغل.

يشرفني أن أخبر المجلس الموقر أن أخبر المجلس الموقر بأن وزارة لتشغيل والتكوين المهني واعية كل الوعي بضرورة توفير الظروف الملائمة لمفتشي الشغل قصد تمكينهم من القيام بمهامهم على أحسن وجه. وفي هذا الصدد تم تكليف لجنة خاصة داخلة الوزارة أنيطت بها مهمة مراجعة وتحيين مشروع النظام الأساسي لمفتشي الشغل حتى تكون مطابقا للمستجدات ولمقتضيات مدونة الشغل، وبعد أنتهاء اللجنة من وضع صيغة جديدة تؤخذ بعين الاعتبار المقتضيات الواردة في قانون الوظيفة العمومية والإكراهات المالية، وورد هذا المشروع على مسطرة المصادقة، إلا أنه لم يحظى بالموافقة بدعوى أن النظام الأساسي لمفتش لشغل يجب أ، يدخل في إطار مشروع إصلاح الوظيفة العمومية والقاضي بدمج كل الأنظمة الأساسية في نظام موحد، وأمام هذا الطرح عمدت الوزارة على تحسيس الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة بضرورة تخويل مفتشي الشغل نظاما خاص بهم على اعتبار أن إطارهم مغاير لإطار باقي الأطر المماثلة من حيث الالتزامات وظروف عملهم وكيفية صيانة الحقوق، وقد تم الارتكاز في تهيئ المشروع المذكور على المعاهدات الدولية الصادرة عن المكتب الدولي للشغل التي تجعل من مفتشي الشغل فئة خاصة من الموظفين، وبالتالي يجب أن يكون مسارهم الإداري متسما بالخصوصية ومغايرا لباقي أصناف موظفي الدولة، وبعد مشاورات مع الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة تم الاتفاق على ضرورة:

أولا: إحداث نظام خاص بمفتشي الشغل،

ثانيا: وضع تركيبة تسلسلية،

ثالثا: إعطاء ضمانات خاصة لمفتشي الشغل،

رابعا: إحداث نظام تعويض خاص ومتميز، يأخذ بعين الاعتبار العمل والإنتاجية.

وهكذا أعدت الوزارة مشروعا جددا يأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات السالفة الذكر،وتم توزيعها على جمعية مفتشي الشغل لإبداء الرأي قبل عرضه على مسطرة المصادقة وبتاريخ 5 يوليوز 2006 وجه مشروع المرسوم الخاص بالنظام الأساسي لمفتشي الشغل إلى الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة، ثم عقدت اجتماع مع ممثلي كل من الوزارة المذكورة، وزارة المالية والخوصصة قدمت خلاله جملة من الاقتراحات، ومما يدعو إلى الارتياح أنه تم رسميا استثناء هيئة مفتشي الشغل من النظام الأساسي الخاص بهيئة متصرفي الإدارات العمومية المشتركة بين الوزارات.

أؤكد للسيدات والسادة المستشارين المحترمين أن مشروع المرسوم الخاص بمفتشي الشغل سيرى النور قريبا إن شاء الله شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، باسمكم جميعا أشكر السيد كاتب الدولة في التكوين المهني على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع إلى قطاع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وأحيط المجلس علما أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سينوب عن زميله الأستاذ المالكي، إذن السؤال الأول تعميم التعليم الأولي للمستشارين المحترمين السادة: عبد الإله رحو الهيلع، الحاج الزكاوي، حسن واعبوش، عبد اللطيف واعموا، محمد الزعيم، العربي خربوش، عبد الرحمان أوشن، محمد أفطور.

ننتقل إلى السؤال الثاني وهو يتعلق بتوفير السكن الوظيفي للمعلمين بالعالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: إدريس العلوي، محمد أبو السعود، حسن زهير، عمر محب، سعيد كمال، محمد... محمد بولخدادي، محمد بولخيار، الحاج الطاهري، الغازي غرابة.

الكلمة لكم السيد المستشار.

السيد المستشار إدريس العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

إن إصلاح أوضاع العاملين في حقل التعليم يعتبر من بين الحلول الأساسية التي يتعين اعتمادها لتعميم التمدرس وبما أن ظاهرة العزوف عن الدراسة مسجلة بنسبة كبيرة في العالم القروي فإن أهم ورش يجب أن تنكب عليه وزارة التربية الوطنية هو:

إيجاد مساكن لائقة بالمعلمين والمعلمات، وذلك اعتبارا لكونهم يعانون معاناة كبيرة على مستوى السكن، خاصة في بعض المناطق التي لا يت ذمكن فيها المدرسون من إيجاد سكن كيفما كان نوعه، مما يؤثر سلبا على مردوديتهم وبالتالي على مستوى تكوين التلاميذ، لذا نسائلكم السيد الوزير عن الإمكانيات والتدابير التي ستتخذها الوزارة لإيجاد حلول جذرية لمشكل سكن المعلمين والمعلمات في العالم القروي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب، السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سعد العلمي نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي السيد الحبيب المالكي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وعيا بدور السكن وأهميته في استقرار المعلمين بالوسط القروي، تقوم وزارة التربية الوطنية بإحداث مساكن بالوحدات المدرسية بالوسط القروي خاصة المتواجدة منها بالمناطق النائية والمعزولة، هكذا فإن عدد المساكن المتوفرة يفوق 16.000 ساكنة تغطي حوالي 11.000 وحدة مدرسية أي 70٪ من مجموع الوحدات المدرسية بالعالم القروي مع العلم أن بعض من هذه الوحدات المغطات بالسكن تتوفر على أكثر من سكن واحد وفي إطار البرامج السنوية للبناءات المدرسية، يبرمج بناء بيوت للمعلمين مندمجة في الوحدات المدرسية الصغرى التي تحدث بالدواوير المستفيدة لأول مرة من الوحدات المدرسية، و?ذا كان توفير ظروف الاستقرار للمدرسين بالوسط القروي يعتبر عاملا أساسيا من بين عدة عوامل أخرى تسعى إلى تحقيق تعميم التمدرس بالوسط القروي، فإن وزارة التربية الوطنية تحرص كل سنة مالية على تحسيس الجهات الحكومية الأخرى، ومطالبتها بضرورة توفير إمكانيات مادية ضافة للقطاع بهدف استدراك النقص الذي يشوب بعض مجالات التربية والتكوين خصوصا بالوسط القروي بما يساهم ضمان جودة التعليم ويحد من الهدر المدرسي بما في ذلك جانب استقرار المدرسين بهذا الوسط.

وفي هذا الصدد، فإن وزارة التربية الوطنية تسعى إلى خلق تجمعات مدرسية متمركزة بالمناطق الصعبة والمشتتة سكانيا وتأهيل الفضاء المدرسي وتوفير المساكن الإدارية والوظيفية عن طريق مساهمة مختلف المتدخلين بما في ذلك مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة رجال التعليم، وكذا عن طريق نهج شراكات ذات بعد اجتماعي مع الجماعات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص وخصوصا المؤسسات البنكية، وفي إطار اتفاقية الشراكة مع صندوق التجهيز الجماعي عملت الوزارة على إعداد وتنفيذ برنامج طموح لبناء سكن للمعلمين لتغطية الوحدات المدرسية المتبقية والمحتاجة لهذا الرفق الاجتماعي هذا وبالرغم من ذلك تحرص وزارة التربية الوطنية على مصاحبة البنايات المدرسية الجديدة بإقامات سكنية لفائدة المعلمين والمعلمات وخاصة بالعالم القروي ضمانا لاستقرارهم النفسي والاجتماعي وتحفيزا لهم على أداء مهمتهم التربوية في أحسن الظروف شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب السيد العلوي.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس

احنا ملي حضرنا السيد الرئيس هاذ السؤال ما قيل لنا السيد وزير التربية يكون غائبا، لأن وزير التربية حاضر، حنا أبدا السيد الوزير الذي له علاقة مع البرلمان نعرفه مقتنعين بكفاءته وقبل ما يكون وزير راه مستشار وكنعتبروه من الكفاءات لكبيرة ديال، ولكن ما قيل لنا أن وزير التربية غادي..... هاذي ملاحظة، الملاحظة الثانية حنا السيد الوزير ما نطلقناش من فراغ لحقاش حنا كنتكلموا في واقع، واقع حاصل المشكل راه كيتطرح في القرى بحدة أن القرية لا وجود لسكن فائض فيها وإذا وجد العقلية ما كتبغشاي .... إذن من الفائدة أن الحكومة كادير مجهود كبير في العالم القروي حنا نشهد بذلك وقع مع فرق المعارضة، ولكن إيلا درنا مدرسة ولا مجموعات وما كاينش الأستاذ فاين يسكن بحال إيلا كان ديروا وحد المنظومة ماكايناش، الإحصائيات أنا أحترمها ولكن أنا أنتمي إلى إقليم نائي وكان عندنا مستشار ينتمي إلى إقليم نائي الحسيمة إلى آخره هاذ الكلام راه خاص مكاينش كنبنيو مدرسة بعد المرات حنا كنطالبوا طالبنا السيد وزير التربية الوطنية للسياج وطلبناه للمراحيض وطلبناه للكهرباء وطلبناه لأمور أخرى ولكن هاذ المشكل راه حاصل إيلا بغينا المنظومة التربوية تنجح وبغينا أن الأمية، راه قلنا مدن بدون صفيح بغينا مغرب بنادم غريب بدون أميين، راه من هنا كيبدا من هاذ المسألة هاذي لأن الموارد البشرية أساسية راه إيلا ما كانش

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

ديك الأستاذ ولا الأستاذة عندو واحد الظروف راه ميعطيش ونعذروه لأنه ما عطاش لأن كتوصل الدرجة ديال الحرارة في ميلشين ناقص 8 وناقص 10 وخصوا يضرب 3 كيلومتر ولا 4 باش يوصل للقسم وحتى القسم كاين عندو 4 الأطر ولا 5، هاذ الواقع ديال العالم القروي وديال الأرياف المغربية.

لهذا السيد الوزير مرة أخرى كنشكروك على تفضلك بالجواب لكن حنا نعتقد أن العنصر البشري أساسي، وثانيا أن هاذ الأقسام لابد التجهيز ديالها، التجهيز تجهيزات المساكن وحتى التجهيز ديال الأقسام نفسها لأن بعض المرات كتكون الصبورة في وحد الحالة راه التعليم راه منظومة متكاملة إيلا نقصنا هنا ما كنتشي هاذي إلى أخره، بحيث كنديروا المجهود 80٪ كتبقا لينا 10 ولا 20٪ كنوحلوا فيها النتيجة ما كتكونشاي كيف بغيناها المسألة الأخرى أ السيد.... حنا بغينا نطالبكم أن مع ذلك أن نداء العالم القروي هناك طاقات وجمعيات ورجال الأعمال كل واحد اللي كينتمي لي شي منطقة يعاون الجماعات المحلية من الرؤساء ديال الجهات كنطالبهم باش يتضامنوا فهاذ الموضوع اللي هو موضوع وطني وأساسي شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي :

شكرا السيد الرئيس،

أولا فيما يتعلق بتغيب السيد وزير التربية الوطنية، فقد سبق أن تم إخبار مكتب المجلس بعدم إمكانه الحضور في هذه الجلسة وإذا لم تخبر بعض الفرق بذلك فهذه ليست مسؤوليات الحكومة، وأما فيما يتعلق بجوهر الجواب فالحكومة لم تدعي بأنه ليس هناك مشكل حقيقي في البادية لازال سكان البادية يعانون منه، هناك فعلا مشكل حقيقي ولكن إلى جانب ذلك هناك جهود تبذل للتغلب على هاذ المشكل، هذه الجهود التي تبذل هي جهود تتضافر فيها أعمال الإدارة من جهة، ولكن إلى جانب ذلك هناك مؤسسات أخرى تلعب دورا ينبغي التنويه به وقد تحدثنا في الجواب عن دور الجماعات المحلية وعن دور بعض المؤسسات الخاصة وفي مقدمتها المؤسسات البنكية وكذلك عن دور المجتمع المدني وعم دور السكان كذلك الذين نعرف أنهم في كثير من جهات المغرب يفتحون بيوتهم لاحتضان المعلمين من أجل أن يدرسوا أبنائهم وبناتهم، إذن فالمشكل هو مشكل مجتمعي وطرح هذا السؤال هو فرصة لإثارة الانتباه مرة أخرى إلى حجم هذا المشكل وإلى ما ينبغي أن تتكاثف الجهود من أجله للتغلب عليه وللتغلب على مختلف المصاعب التي لا تزال تعترض مسيرة التعليم في بلادنا شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الأخير في هاذ القطاع وهو يتعلق بالاقتطاع من رواتب الأساتذة المبرزين للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، المهدي زيركو، لحسن بوعود، احمد الإدريسي، الهاشمي الشموني، محمد صالح قميزة، عبد القادر قضاض، عبد الحميد بوجادي، عبد اللطيف سطانبولي، مصطفى ثومة، بن طالب الحبيب، حسن أبو العز.

الكلمة لكم السيد المستشار السي المهدي زركو، تفضل.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

في الوقت الذي كان تتطلع فيه الأسرة التعليمية خاصة الأساتذة المبرزين إلى الاستجابة إلى مطالبها المستعجلة، فإذا بهم يفاجئ الأساتذة المبرزين في الرياضيات والعلوم الفيزيائية العاملون في الأقسام التحضيرية باقتطاعات كبيرة من رواتبهم بداية هذا الشهر تصل إلى 2500درهم شهريا وهذا حسب ادعاء المراقبة المالية نتيجة تطبيق القانون فيما يتعلق بالنظام الجديد للتعويضات وطريقة توزيعه بينما الحقيقة هي خلق سافر للقانون، ذلك أن المادة الأولى من المرسوم رقم 2.02.862 الصادر في 10 فبراير 2003 بشأن تحديث تاريخ بداية استفادة موظفين وزارة التربية الوطنية من التعويضات المخولة لهم تنص على توزيع الزيادة في المستحقات المالية المترتب عن تطبيق المراسيم الجديدة بالمقارنة مع مقادير التعويضات الواردة في النصوص التنظيمية المعمول بها قبل دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ على أربع أقسام إذ أن المرسوم الصادر سنة 1992 والذي يعتبر تكميليا لمرسوم 86 الخاص بإحداث تعويض تكميلي على التعليم لفائدة الأساتذة المبرزين يستفيد بموجبه المبرزون قبل صدور المرسوم الجديد في 2002 والذي يجب أن يشمل جميع الأساتذة المبرزين باستثناء المدرسين للرياضيات والفيزياء العاملين بالأقسام التحضيرية، حيث يجب أن يحتفظ برواتبهم وتعويضاتهم كاملة، ولذا نسائلكم السيد الوزير هل هناك إصلاح يترتب عنه تراجع في الأجور؟ وهل من تدخل فوري للوزارة لإيقاف هذه الاقتطاعات التي خلفت أجواء من السخط والتوتر وسط الأساتذة المبرزين الذي طال انتظارهم لتسوية مشاكلهم ومنها احتساب التعويض التكميلي في التقاعد وتحديد الحصة الأسبوعية نتيجة الفراغ الذي أحدثه إلغاء المرسم الصادر سنة 1992.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان نيابة عن وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة لهذا السؤال فإن الأمر يتعلق بالأساتذة المبرزين العاملين بالأقسام التحضيرية والمكلفين بتدريس الرياضيات والفيزياء الذين كانوا يستفيدون من تعويض تكميلي عن ساعات الدعم، وذلك بناء عن المرسوم 2.92.262 الصادر في 24 فبراير 1993، لكن منذ سنة 2002 لم يعد هؤلاء يقومون بهذه الحصص ومع ذلك فإن المرسوم المذكور ظل ساري المفعول.

وبناء على المرسوم 2.02.856 الصادر في 10 فبراير 2003 تم تعميم هذا التعويض على سائر الأساتذة المبرزين حيث تصل هذه التعويضات إلى 2500درهم بالنسبة للعاملين بالأقسام التحضيرية و1200 درهم بالنسبة للأساتذة المبرزين الذين يعملون بالثانوي التأهيلي وذلك على أربعة أقساط لكل من سنوات 2002، 2004، 2005، واعتبارا لكون مقتضيات المرسوم الجديد الصادر في 10 فبراير 2003 تم تعميمه بأثر رجعي ابتداء من سنة 2002وعلى شكل أقساط فإنه فعلا حرم مدرسي الرياضيات والفيزياء من نحق مكتسب كانوا بموجبه يتقاضون التعويض بأكمله.

وقد قامت وزارة التربية الوطنية بفتح حوار مع المعنيين بالأمر، كما قامت بمراسلة مكتب أداء الأجور الرئيسي بوزارة المالية لتوقيف الاقتطاع من رواتب الأساتذة المبرزين المكلفون بتدريس الرياضيات والعلوم الفيزيائية بالأقسام التحضيرية إلى حين البث في الموضوع، كما قامت بتوجيه رسالة في هذا الشأن إلى وزارة تحديث القطاعات العامة، قصد استصدار قرار تعديلي يحافظ لهذه الفئة على مكتسباتها، بذلك يمكن أن نقول بأن الوضعية المطروحة في هذا السؤال هي في طريقها إلى التسوية شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد المهدي زركي:

شكرا السيد الوزير،

فعلا استبشرنا خيرا بهاذ المجهودات الجبارة اللي قامت بها وزارة التعليم، لكن السيد الوزير احنا كنتساءلوا أنه هاذ الناس هاذ العاملين فهاذ القطاع هما يعملوا أكثر من الأساتذة الآخرين هم أول مكيدخل سنة الدراسية هما الأولين وهما آخر من كيخرج، وثاني عندهم السوايع الإضافية ما كتحتسب لهم، لهذا اليسد الوزير وهاذ الاقتطاعات جات مفاجئة وغير قانونية ما عندها أي سند قانوني خاص على الأقل الحكومة تراجع على هاذ نعتبروا خطأ وتعوض للناس هاديك الاقتطاعات اللي اقتطعت ليهم تردهم ليهم لأنه الموظف الآن الله يحسن لعوان راه كيعول على ديك الأجرة ديالو ما عندو فاين يمشي عنها يجي واحد المانضا ديالو ها هي منقوصة 2500، 2500 درهم راه شي حاجة كبيرة ماشي 50 ردهم ماشي 100 درهم كان الله يحسن لعوان داك كريدي كاين اللي دار شرا سيارة وكان مشاكل في هاذ..... نطلبوا من الحكومة بأنها تعجل وتفك هاذ المشكلة في أقرب وقت وترد للناس فلوسها رزقها تردهم ليهم شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان على أجوبته، وننتقل إلى قطاع وزارة الصحة بسؤال يتعلق بضرورة إعداد مشروع قانون متكاملا ينص على إنشاء وكالة موحدة لمراقبة الجودة سلامة المواد الغذائية للمستشارين المحترمين السادة: فوزي بن علال، بن الجيد الأمين، محمد كريمي، مصطفى ميارة، إبراهيم الوعبان، عبد اللطيف أبدوح، عبد الغاني المكاوي، محمد بلحسن.....، الكلمة لكم السيد المستشار لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد الغاني المكاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

رغم أن المغرب يتوفر على إطار مؤسساتي مرجعي يتمثل في المركز الوطني لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية التابعة لوزارة الصحة، إلا أن فعالية هذا المركز تبقى محدودة، إذ تسجل بالمغرب سنويا حالات، حالات كثير ة من التسمم الفردي والجماعي وذلك مع اختلاف خطورة الحالات، ورغم المجهودات المبذولة من قبل اللجان الصحية الموكولة إليها هذه المهمة، تبقى إشكالية المراقبة قائمة في الظروف الراهنة وخاصة في فصل الصيف الذي يعتبر فصل استهلاكي بامتياز، لذا نسائلكم السيد الوزير أما آن الوقت لتهييئ مشروع متكامل يتماشى مع التطورات التكنولوجيا والاقتصادية لحماية المستهلك شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد وزير الصحة.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

أود في البداية أن أقدم الشكر للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال المهم وإثارة الانتباه حول المشاكل والتسممات التي طبعا تقع

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

باستمرار في هذا الوقت وتشد إليها أنظارنا جميعا وتخيف كذلك الساكنة فيما يتعلق بخطورة بعضها، وكذلك بأهمية خلق وكالة موحدة لمراقبة جودة وسلامة المواد الغذائية، أريد فقط أن أقول أن في الواقع التسممات الغذائية هي ترجمة عن الفرنسية..... وهي في الواقع مشاكل متعلقة بتعفنات جرثومية أو ثلوثات بكتيرية وليس تسممات في أغلب الحال وهي طبعا مرتبطة بالطبخ والطهي والحمل والمناولة والخزن وعدم احترام مع الأسف الشروط الأساسية البدائية النظافة غسل اليدين، استعمال ماء جافيل، سياسية التبريد وهذه إشكالية في الواقع ثقافية واقتصادية، إذ أن هذه الأغذية الآن أصبح يمتهنها طبعا من هب ودب وهي طبعا تتطلب شروط كبيرة، والواقع أن مراقبة هاذ العملية السادة الرؤساء الظهير أن مكاتب حفظ الصحة هي طبعا من صنف عما السادة رؤساء البلديات ومع ذلك فخلق وكالة من هذا النوع هو شيء مهم وهناك بعض الدول التي لديها وكالات كأمريكا مثلا..... الوكالة الأمريكية للتدوية والأغذية، وفي نفس الوقت حماية أولا لصحة المواطنين ولكنها كذلك حماية لسوق الأدوية والأغذية وهي في الواقع وكالة علمية تهتم بالبحث مثلا عن الزئبق في السبر أو مخلفة الأدوية في الفواكه، فهي في الواقع عملية عملية مكلفة مهمة وقد بدأت بلادنا في خارطة الطريق لسن قانون إن شاء الله جديد وتهتم به وزارة الفلاحة والصيد البحري والمالية والصحة ونحن في آخر اللمسات لطرح هذا القانون إلى المصادقة شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار السي عبد الغني.

السيد المستشار عبد الغني المكاوي:

يجب استظهار الاتفاقيات التي وقع عليها المغرب مع الاتحاد الأوربي والدول الأخرى.... للسؤال وحد طابع آخر فيما يخص المنتوجات الغذائية مع الأخذ بعين الاعتبار جودة هذه المواد، المغاربة كما هو معروف عليهم لهم ذوق رفيع لكي نطمئن على استهلاكهم للمنتوج الوطني أن يكون في المستوى المطلوب مقارنة مع المنتوجات الأجنبية، بل أكثر من ذلك يجب أن يكون أفضل المنتوجات كما وكيفا حتى نضمن قوة تنافسية في الداخل وفي الخارج هناك ما يسمى ب..... Certificat الآن اليوم كيجري بها العمل وحنا كنفتحوا لأوربا وكنفتحوا للشرق وبغينا نقدموا المواد ديالنا ديال المغرب اللي كنتجو وغادي ندخلوا وحد لعركة اقتصادية إيلا ماكانش عندنا الجودة ديال المواد ديالنا فغيصبحوا يسواو وحد الثمن رخيص وغادي المستهلكين ديال الناس الخارج وما يمكناش لينا نصدوه من الخارج هذا هو المشكل اللي بغيت نطرح وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

من ألكيد أن خلق هذه الوكالة سيكون لها قيمة إضافية مهمة جدا فيما يتعلق بمراقبة الأغذية التي تصبر وتصدر لكن لها كذلك وقع مهم فيما يتعلق بمراقبة الأغذية المستوردة والغالب ما ستأتينا من بعد الثغور والذي قد انقضى وقتها وولى وبالتالي فهي طبعا عملية مهمة جدا نتمنى طبعا للوصول إلى سن هذا القانون بسرعة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

ننتقل إلى السؤال الثاني المتعلق بارتفاع حالات التسمم خلال فصل الصيف للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، ميلود عفوت، محمد الطريبش، سعيد التادلاوي، محمد العقاري، عبد السلام أحدوش، أحمد ديبوني، محمد هلال، مصطفى بزكور، عبد القادر لبريكي، لكم الكلمة السيد المستشار السي طريبش. مصطفى بزكور تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

السيد المستشار مصطفى بزكور:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

كما هو معلوم وخلال موسم الصيف تنتشر ظاهرة الوجبات الخفيفة أكثر من أي وقت آخر في السنة، ومعها تزداد حالات التسمم الغذائية والتي غالبا ما تكون ناجمة عن ارتفاع درجة الحرارة وعدم حفظ الأطعمة جيدا وفي ظروف صحية مناسبة بطبيعتها، كما يزداد التسمم بقلة النظافة والغش في المواد الأولية بهدف الربح السريع، ومن هذا المنطلق نود السيد الوزير أن نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة للتصدي لمسببات حالات التسمم وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون الأعزاء،

السيد الوزير المحترم،

بغيت نقول في الواقع السؤالين..... وقد شخص السادة المستشارون تشخيصا كاملا أسباب ومسببات التسممات الغذائية زد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

على أن التسممات تأتي من الأغذية وقد أشير إليها بدقة وفي الواقع يبقى زجرها بمكاتب حفظ الصحة كما قلت سابقا، ولكن الحكومة تشتغل فيما يتعلق بزجر الغش وزارة الفلاحة والصيد البحري والداخلية والصحة تتحرك عندما يكون هناك طبعا شكوى وتقوم بعملها في إطار زجر الغش فقط داخل طبعا لجانب المراقبة كلما تطلب الأمر ذلك ومع ذلك فيما يتعلق بوزارة الصحة فقد قامت أولا بعمليات مستمرة فيما يتعلق بالتوعية فيما يتعلق بتحليل بعض الوجبات الغذائية، فيما يتعلق بمراقبة بعض الأماكن للطهي ويبقى العمل المهم هو أولا عمل التوعية كذلك الحرص على أن لا يتم هذا العمل إلا من له دراية به وأن تطبق قوانين المراقبة وهي سهلة جدا مراقبة الأيادي أيادي الناس اللي كيشتاغلوا فيها، مراقبة الأظافر، مراقبة أمراض الجلد، وطبعا إيجاد مراحيض معقولة في بعض الأماكن التي مع الأسف لا توجد فيها ومع ذلك فهي تناول في الأطعمة للزائرين وبالتالي في الواقع أنا أظن أن هذا المشكل خطير جدا ومهم يجب أن يشعر الجميع بأهميته وأن يقنن على الصعيد المحلي وحتى طبعا نقي سكاننا من هذه التسممات الكثيرة، تبقى أن نقول أن فيما يتعلق بالتسممات المتعلقة بالعقارب، نفس الشيء وهي كذلك في الواقع من مسؤولية الآباء والأمهات والمواطن أولا وفي البادية بالأخص فتشطيب الأعشاب الميتة قرب البيوتات من شأنه أن يقي الأطفال من شر هذه العقارب وأريد أن أقول كذلك أن في هذا الميدان مرة أخرى أن الأمصال Cérome تم حذفهم على الصعيد الدولي وليس هناك الآن على صعيد أي مصل يمكن أن يستعمل فيما يتعلق بلسعات العقارب يبقى هناك فقط الإنعاش الطبي عندما تكون هناك حالات خطيرة وبالتالي فمرارا كنكرر إشكالية وجود أو عدم وجود هذه الأمصال فهي لا توجد على الصعيد الدولي وقد حذفت وربما أنها كذلك أخطر حسب ما قيل لي في الدراسات من اللسعات لذاتها شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد المستشار محمد اطريبش:

شكرا السيد الوزير على ما قد قدمتموه من تفصيل ومن شروحات حول هذا الموضوع المتعلق بالتسمم الغذائي وبالخصوص في هذا الفصل الذي هو فصل الصيف الذي يعني عادة ما يكثر فيه تناول المواد الغذائية المستهلكة بالنسبة للمواطنين وبالخصوص تلك الوجبات السريعة التي تجد إقبالا كبيرا من طرف المواطنين فهناك يعني قلنا السيد الوزير أن هذه الأماكن التي تباع فيها هذا النوع أو يباع هذا النوع من الأكلات يجب تشديد المراقبة عليها بواسطة اللجان الجهوية والمحلية باللجان يعني المحلية وكذلك يجب إشراك اللجان الصحية من أجل مراقبة هؤلاء الناس الذين يقومون بعملية الطهي ويعني تفاديا لوقوع حالات التسمم، ولقد سجلت مجموعة من الجرائد الوطنية خلال هذه الأسابيع الماضية أكثر من 800 يعني أكثر من 239 حالة تسمم في بعض المدن المغربية وهناك إحصائيات تدل في سنة 2005 بلغت حالات التسمم ما يناهز 882 حالة تسمم، إذن هذه الحالات تسمم كلها تتكون ناتجة عن التسمم الغذائي وكما شرح السيد الوزير وهي تلك يعني المواد المتأكسدة التي لا تكون في حالتها الطبيعية وبخصوص أن هناك بعض المواد التي تكون يعني في أماكن غير مناسبة كالثلاجات أو في الأماكن اللي هي كتكون غايبة على أشعة الحرارة وأشعة الشمس، وكما نجدها في الشواطئ لي للمصطفين أو في المصطفات الشاطئية تنوجدو معظم المواد يعني معرضة لأشعة الشمس وغير يعني في حالة جيدة في التخزين، إذن هذه يعني المواد كلها تنعكس أساس على حياة المواطنين، إذن لذا وجب حماية المستهلك طبقا لمقتضيات التشريعات الحديثة والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 248.39 الصادر في 9 أبريل 1985 وخلال يجب علينا أن نقوم بعملية التحسيس أولا لا بالنسبة للذين يقدمون هذه الأكلات للمواطنين ولا بالنسبة أيضا للمواطنين الذين يتناولون هذه المواد ثم كذلك يجب زجر الغش والنصب والاحتيال وذلك بتأليف لجن من طرف الجمعيات لمحاربة الغش، جمعيات حماية المستهلك وكذلك اللجان يعني المحلية واللجان الصحية للسهر على هذه الأشياء. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، باسمكم جميعا نشكر وزير الصحة على مشاركته في هذه الجلسة وننتقل إلى قطاع وزارة الطاقة والمعادن بسؤال موجه يتعلق بالكهربة القروية يوجه من طرف المستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بن قدور، السي المستشار السي العلمي التازي، السي حمد حاجي، بنونة لوريدي عمر، إبراهيم الحب الكلمة لكم السيد المستشار السي التازي السي العلمي التازي.

السيد المستشار العلمي التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، من المعلوم أن الدولة تبذل مجهودات جبارة في مجال الكهربة القروية سواء من خلال الاعتمادات المهمة المرصودة لهاذ الجانب، أو من حيث البرامج المتعددة التي وضعتها قصد كهربة العالم القروي بصفة شاملة إلى متم سنة 2007 عوض 2010، إلا أن الملاحظ أن وثيرة الإنجاز مشكل عويص جدا متاع بعض المشاريع المرتبطة بكهربة العالم القروي تتميز ببطء لعدة أسباب، إضافة إلى مشكلة أخرى ألا وهو الجماعات القروية الفقيرة الغير القادرة على توفير تحملاتها مما تتطلب التفكير في هاذ النقطة والبحث عن الحلول الملائمة لمساعدة هاذ الجماعات على تجاوز هاذ المعضلة المالية، وبناء عليه نتساءل السيد

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

الوزير المحترم عن المراحل التي قطعتها عملية الكهربة القروية لحد الآن وعن نسبة الإنجاز وعن الأسباب الحقيقية التي جعلت المشاريع تتميز ببطء؟ وما هي المناطق أو الجماعات القروية التي لم تربط بعد بالكهرباء وخاصة بجهة مكناس- تافيلالت علاش مكناس-تافيلالت تتعرفوا بأنه الإحصائيات الأخيرة متاع 2004عطات بأنه أفقر جهة أفقر جهة في المملكة هي جهة مكناس-تافيلالت ماشي من ناحية.... الحمد لله الناس بخير وعلى خير إنما هو هاذ الجهة فقيرة من التجهيزات من ناحية التجهيزات التحتية الأساسية أي وبخصوص الكهرباء، الماء الصالح للشرب، الطرق نعطيوكم مثال مثلا عمالات خنيفرة المعدل ما يتعدشاي 47٪ نتاع التغطية فهاذ ثلاثة ديال الميادين ولهذا اللي كنطلبوا من حكومة كلكل وهو تأخذ بعين الاعتبار على كل حال أولا هاذ الإحصائيات وهاذ النتائج وتعطي الأسبقية لجهة مكناس-تافيلالت أولا باش تأهل باش يمكن لها في المستقبل تخلق وحد القطب اقتصادي إن شاء الله مع ما بين جهة مكناس-تافيلالت وجهة فاس-بولمان مستقبلا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

البرنامج الوطني للكهربة القروية اللي بدا فسنة 1995 شنو هي النتيجة اليوم النتيجة اليوم في آخر سنة 2005 وصلنا للتغطية ديال 83٪ وراحنا كنعملوا في سنة 2006 في آخر هاذ السنة إن شاء الله باش غادي نوصلوا ل 89 ٪ علاش طرات هاذ السرعة في الوثيرة ديال الإنجاز رغم المشاكل اللي كلنا كنعرفوها وكنعيشوها في الميدان علاش أولا تعليمات سامية في إطار البرنامج الحكومي باش ندوزوا نكملوا الكهربة القرويةفي العالم القروي قبل 2010 في عوض 2010 تولي 2007فتمت إعادة البرمجة التقنية للإنجاز وتمت إعادة البرمجة المالية للإنجاز فإطار التوازن اللي احنا كونا كنعرفوه اللي هو كاين المواطن بإخلاص وكاين الجماعات القروية بإخلاص وكاين الإدارات المعنية بالأمر بإخلاص فعليها دزنا من سنة 2003 الآن غادي نوصلو ل 2007 لإنجاز هاذ العمل الاجتماعي المشروع الاجتماعي اللي هو مهم جدا لأن الجميع تكامل وجمع الشمل ديالو باش غادي نوصلوه فدزنا الوثيرة ولم يكن هناك أي بطء أبدا لكان كان هناك بطء راه ما غاديش نوصلوا في آخر سنة 2006 ل 89٪ نفسر ليكم علاش، لأن التغطية الشمولية فيها 92٪ بالشبكة و8٪ في إطار الألواح الشمسية فإذن راه مابقا والو اللي بقا لينا تقريبا غادي نكملوه حقيقة في السنة المقبلة إن شاء الله في سنة 2007المشكل اللي فيه هو تكلمتو عليه هناك جماعات قروية اللي ما عندهاش موارد وهاذي الحكومة خذات هاذ الأمر بعين الاعتبار في بداية 2003راه حنا عندنا هاذ الأمر هذا وكنشوفو على الصعيد ديال المملكة شكونا هما الجماعات القروية اللي عندهم مشاكل مالية، وكان برنامج خاص للإعانة ولتمديد هاذ الجماعات في إطار الإنجاز ديال هاذ البرنامج الاجتماعي اللي هو محض فحنا هاذ المبادرة اللي هي شمولية واللي هي مواطنة حقيقية اللي الجميع كيساهم فيها اللي كنلتمس من السيدات والسادة المستشارين المحترمين وهو المشاكل اللي كنعيشوها حنا كنعترفوا بها مشاكل طفيفة جدا اللي هي اللي هي كتماشا مع التدبير اللي هو ماشي كيغاير التدبير الحسن ولكن يحاول كل واحد كيعاون كيحاول ما أمكن باش غادي نوصلو ل 2007 فالالتماس ديالي وهو جميع إيلا كانت المشاكل خاصة في بعض الجهات حنا بغينا نتعرفوا عليهم اليوم من غدا بغينا نتعرفوا عليهم من الناحية ديال الإنجاز ولا من الناحية ديال الكيفية ديال التمويل ديال 4 ديال الجماعات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار السي الحاج المعطي بن قدور.

السيد المستشار الحاج المعطي بن قدور:

شكرا السيد الرئيس،

في البداية بغيت نشكر السيد الوزير على الجواب القيم اللي كيتعلق بواحد المادة حيوية أصبحت الآن مطلب الجميع وحنا ملي وضعنا هاذ السؤال السيد الوزير وضعناه بعد دراسة وتبين لنا على أن الوثيرة هي غاد بطيئة حقيقة أنه إيلا كنا في بعض الجماعات اللي هي ميسورة وتحقق لما هاذ النسبة اللي كنسعاو ليها باش نوصلو ليها فجل الجماعات حسب الدراسات الأخيرة بينت أن واحد العدد كبير ديال الجماعات أنها فقيرة وهاذ الفقيرة لازالت تشكو من نقص فضيع فيما يتعلق بالنسبة للربط بالكهرباء كاينة أسباب أخرى تقنية السيد الوزير أننا كنشوفو بعض الجماعات اللي فقيرة كيتقدموا للعروض أكثر من ثلاث أو أربع مرات ما كاينش إقبال، علاش ما كاينش الإقبال دفتر التحملات السيد الوزير اللي توضع هاذي مدة طويلة بمقاييس كانت في وقت سابق تغيير الآن ولازال دفتر التحملات لم يحين المقاولون يعني كيشوفو أنه مكيتلائمش معاهم والدليل هو أن هاذ العروض التي لم تستجب لها من طرف المقاولين هي أكبر دليل كذلك السيد الوزير أنه وحد العدد ديال..... المقاولون يشكون بأنهم ما كيتلقاوش التعويضات ديالهم ما تيتلقاوش مقابل العمل مكيتخلصوش، كذلك السيد الوزير هو أنه المسؤول الجديد دار عملية الافتحاص وطالت هاذ العملية نحن مع التدقيق ومع الافتحاص ومع الحرص على المال العام ولكن مخسشاي تكون عقبة في وحد المسألة اللي هي مادية محضة وكنطلبوها هو يسعى من أجلها وكنلقاو على أنه كان خلق بعض المراقبات القبلية والبعدية اللي تعرقل هاذ العملية هاذي الطاقة الشمسية السيد الوزير سواء كانت في لوطا ولا في جبل ولا في سوس ولا في الشمال ولا في الشرق يعني مغاديشاي تعطي داك المفعولية ديالها كالربط حنا كنشوفو في بعض

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

العدد ديال الدول كتسمح لينا الظروف وكنشوفوها الخيوط ديال الضوء طالعين حتى لجبل هابطين حتى لوادي وماكاينش شي نقص ولا شي خصاص حنا هاذ العملية ديال متقومش وحد العملية لإعطاء الكيلو واطات الكافية للقيام واش غادي الإنسان يدير غي عملية باش يشعل البولة خصو يدير وحد الورشة خصوا باش يدير وحد الأشياء كثيرة عتقد بأنه هاذ الطاقة الشمسية هي غير كافية لهاذ.... هذه بعض الملاحظات اللي قلت على أنه بهاذ العملية ديال 78 حنا كنتصلوا بالناس ديال الإدارة ديال الكهرباء كيقولوا لينا أنه إيلا وصلتوا إيلا وصلت الجماعة بين 70 و80 بالنسبة لنا راه 100 ٪ حنا كنعرفوا 100٪ هو تيربطو 100٪ إيلا بغاو من بعض الناس اللي هما مهمشين مكنلقاوش مكنرتحوش لا حنا لا هما ميرايحون لا حنا ولا نتوما ولا صحافة، لذلك كيخصنا يكون التعميم كما نادى به صاحب الجلالة وكما يفهم أن الكل يجب أن يستفيد شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن:

غير للإخبار تم تكوين لجنة لتتبع نهاية إنجاز هاذ المشروع، فكنلتمس من السادة المستشارين المحترمين باش يعطيونا ملفات اللي كتخص هاذ المشاكل ديال الإنجاز المشاكل ديال الشركات اللي كتعمل معاكم باش جميع يد في يد غادي نوصلوا نكملوا حقيقة 100٪ في إطار هاذ البرنامج وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على هاذ النداء اللي غادي يحل المشاكل فعليا.

باسمكم أشكر السيد وزير الطاقة والمعادن على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى القطاع الموالي وزارة الصناعة والتجارة والتأهيل الاقتصادي وأحيط المجلس علما أن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة سينوب عن السيد وزير الصناعة والتجارة والتأهيل الاقتصادي، السؤال تأهيل تنافسية المقاولات الوطنية للمستشار المحترم السيد جمال معتصم، لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار جمال معتصم:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين،

طبعا نطرح في إطار الاتحاد الوطني بالمغرب بسؤال حول وضعية لمقاولات الوطنية في إطار التنافسية اللي كنعرفو أنه رياح العولمة والتفكيك ديال الرسوم الجمركية وانقضاء عهد الكوطا بالنسبة خاصة لقطاع النسيج في الاتحاد الأوربي، هذا فرض يعني ظروف جديدة عن مجموعة ديال المقاولات الوطنية واللي جعلها تعيش أزمات خانقة وحادة والنتيجة الطبيعية ديال هاذ الأزمات مع كامل الأسف أن مجموعة من المقاولات تلجأ إلى الإغلاق وهاذ الإغلاق يؤدي إلى تشريد أسر وعمال وعاملات وطبعا حنا حريصين على أنه أن ننمي غرسة الشغل ببلادنا وأن توفر له الضمانات اللازمة للحفاظ على مناصب الشغل فهاذ البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل أ السيد المستشار.

السيد المستشار جمال معتصم:

غنتسانا كنتسنا السيد الرئيس..... السيد الرئيس حنا حريصين على تمنيع سوق الشغل ببلادنا والحفاظ على هذه المناصب، حماية لبلادنا والأسر يعني داخل هاذ البلد طبعا الحكومة لا شك أن لها مجموعة برامج لتأهيل المقاولات لأن الحل فعلا ينبغي أن يكون هناك برامج لتأهيل المقاولات ونحن نعلم أن هناك عدة برامج وصناديق مخصصة لتأهيل المقاولات وتحظى بدعم من مختلف المؤسسات الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوربي الذي يدعم مجموعة من هاذ البرامج وأخص بالذكر الصندوق الوطني لتأهيل المقاولات اليوم فيه أكثر من 400 مليون ديال الدرهم.

و..... مثلا اللي كثير من 100مليون ديال الدرهم مختلف صناديق الضمان خاصة المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية للمقاولات السؤال الذي نطرحه هو هذه الاعتمادات يعني طبعا كنتساءلوا على حجم الاعتمادات التي تم صرفها والنتائج التي تم تحقيقها من طرف هاذ المقاولات الوطنية، لأننا نخشى أولا أن لا تصرف هذه الاعتمادات وهي موجودة أو أن يتم صرفها بطريقة غير معقولة.

والسؤال الثاني هو شنا هي البدائل إذا تبث أنه برامج التأهيل الذي تم اعتمادها إلى اليوم لم تحقق الهدف المنشود فما هي البدائل التي أعدتها الحكومة لحماية هذه المقاولات الوطنية لحماية قدرتها التنافسية لضمان استمرار العمال والعاملات في مناصب الشغل ديالهم وبالتالي حماية لمؤشرات التنمية الاجتماعية ببلادنا شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية السيد رشيد الطالبي العلمي نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة والتأهيل الاقتصادي :

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار على طرحكم لهاذ السؤال.

ونيابة عن زميلي وزير الصناعة والتجارة والتأهيل الاقتصادي أتلو

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

عناصر الجواب التي تم إعدادها بناء على السؤال الكتابي السؤال الذي توصلت به الوزارة. فالحكومة تولي أهمية كبرى لهاذ الموضوع حيث اتخذت بشأنه تدابير متعددة، متعددة الهدف منها تأهيل المقاولة المغربية للاستفادة من الفرص التي تتيحها اتفاقية التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع العديد من الدول وحيث أن السيد المستشار المحترم تطرق إلى قطاع مهم في الاقتصاد الوطني فسأحاول باختصار الوقوف على أهم التدابير التي اتخذت في هذا المجال، قبل ذلك لابد للإشارة أن قطاع النسيج يعد من أهم ركائز القطاع الصناعي حيث أنه برهن على إمكانيات مهمة في النمو مما مكنه من تبوء مكانة هامة في الصناعة الوطنية حيث يساهم ب 43 ٪ من الصادرات 17 ٪ من القيمة المضافة و43٪ من اليد العاملة في القطاع الصناعي، وفعلا قد واجه القطاع مشاكل ناجمة أساسا عن تفكيك نظام الحصص كما ذكر السيد المستشار المحترم وما ترتب عنها من حدة المنافسة الآسيوية وإعادة هيكلة منظومة الطلب والتوزيع بحيث أصبحت توجه حاليا نحو المنتوج الكامل ذو القيمة المضافة المرتفعة وحتى يتمكن القطاع من تحسين تنافسيته ثم اتخاذ التدابير التالية:

أولا: استفادة القطاع من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهم هذا الصندوق بغلاف مالي قدره 220 مليون درهم لخلق 63 مشروعا متعلق بصناعة النسيج بحجم استثمار يفوق 4 مليار درهم، وستمكن هذه المشاريع من توفير أزيد من 17 ألف منصب شغل.

ثانيا: إعطاء أولوية خاصة في برنامج عصرنة المقاولة الذي يندرج في سياق البرنامج الوطني لتأهيل المقاولات، حيث خصص مبلغ مالي للقطاع وصل إلى 51 مليون درهم واستهدف أزيد من 315 مقاولة في القطاع بالإضافة إلى برنامج لدعم الجمعية المغربية للنسيج والألبسة.

ثالثا: تم إعداد مخطط بتشاور مع مهني القطاع، يتضمن المحار التالية:

- الإجراءات والتسهيلات الجمركية بهدف توفير بيئة جمركية ملائمة؛
- إصلاح التعرفة الجمركية من أجل مساعدة الشركات على التحول من المناولة إلى المنتوج الكامل؛
- تشجيع إقامة وتنمية بنيات التصنيع في إطار المناخ الجديد؛
- خفض التمويل الذاتي للشركة من 20٪ إلى 10٪ من قيمة الاستثمار والرفع من مساهمة الصندوق من 30٪ إلى 40٪ من قيمة الاستثمار؛
- ثم الرفع من سقف الحصيلة المالية للشركة كشرط للاستفادة من الصندوق من 40 إلى 70 مليون درهم.

من أجل تقوية القدرة التنافسية للمنتوج المغربي وتمكينه من ولوج أسواق شركائنا، عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار في صناعة الغزل والنسيج من خلال الرفع من مستوى مساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية وصندوق تشجيع الاستثمار إلى 20 ٪ من قيمة المشاريع التي تتعدى قيمتها 200 مليون درهم

ثامنا تدعيم استراتيجية إنعاش القطاع وذلك بوضع ميزانية سنوية بقيمة 20مليون درهم رهن إشارة الجمعية المغربية لصناعة النسيج والألبسة وذلك على مدى 3سنوات تهم إنعاش التسويق والإنعاش التجاري إنعاش الشراكة والاستثمار وتطوير قدرة المقاولات على التزود بالمواد الأولية شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار السي جمال.

السيد المستشار جمال معتصم:

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير على التوضيحات التي قدمها فقط فعلا أنا في السؤال الذي كتبت ركزت على القطاع ديال النسيج تحدث عنه المقاولات بصفة عامة ولكن قطاع النسيج بصفة خاصة الأهمية التي أشار إليها السيد الوزير وعلى رأسها 43٪ من اليد العاملة التي تشتغل بهذا القطاع واللي حنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتقد نتخوف على مصير 43٪ من الشغيلة المغربية فهذا القطاع أعتقد أنه يمكن نقول بخلاصة أنه مختلف برامج التأهيل فشلت في تحقيق النتيجة المرجوة منها، والسبب الأساسي لهاذ الفشل لأنه أصلا كنقول الاعتمادات موجودة متوفرة والدعم خاصة الاتحاد الأوربي الدعم ديالو متوفر لكن ليس هناك توجه إيجابي لدعم فعلا المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال المرافقة المستمرة لهذه المقاولات لكي تحافظ على قدرتها التنافسية، وبهاذ الصدد أيضا أؤكد على أنه حتى مع وجود هذه البرامج واللي القطاع البنكي مثلا مفروض أن ينخرط فيها، فهذا القطاع البنكي لا ينخرط يعني حتى الملفات الجاهزة والتي تستوفي كل الشروط ديال الملفات حينما تحال على القطاع البنكي لا يتوفر لها الدعم مما يدل على أنه هاذ القطاع غير منخرط فهاذ العملية وهذا وحد من المسؤوليات ديال الحكومة التي ينبغي أن تجر إليها.

المسألة الثانية بالنسبة لا أعتقد أنه لا أتصور أن يكون هناك تأهيل لمقاولاتنا دون الاهتمام بالعنصر البشري، التأهيل ديال الموارد البشرية رفع الكفاءات والقدرات ديال الموارد البشرية العاملة داخل هذا القطاع هذا أمر ضروري ولازم وكنعتقد أنه خص الحكومة يكون عندها تصور واضح للتدخل من أجل الإسهام في تكوين اليد العاملة بشكل إيجابي للرفع من جودة المنتوج الذي تسهر عليه هذه الموارد البشرية.

أخيرا يمكن نقول أنه من البرامج اللي توصلت ليها الحكومة بعد تقرير مكينزي وهو ما يتعلق ب plan des mérgence يعني أول الحكومة الآن تتوفر على كل مات يمكن أن يسمى مخطط ولكنها تفتقد إلى برنامج عمل راه هاذ المعطيات ديال التقرير إذا لم يتم استغلالها اليوم فغدا غادي تولي غير صالحة للاستعمال خاصة حينما تحدث هاذ

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

التقرير على les métiers mondiale de Maroc يعني المهن العالمية للمغرب راه لبارح اليوم يمكن تغيير ومنافسين أكثر يدخلو وياخذوا دوك المهن، فلذلك أقول الحكومة ملزمة يكون عندها برنامج عمل يفعل هاذ لمخطط هذا من أجل استدراك ما يمكن استدراكه في ظل هذه التنافسية الشرسة حنا متخوفين كما قلت على مستقبل هذه المقاولات وبالخصوص في القطاع ديال النسيج، فلا بد من عمل مركز وهادف يهدف إلى تحقيق... شكرا السيد الرئيس راكم في هذه الجلسة الأخيرة يبدو تسامحتم أكثر مع أغلب الفرق، فلذلك أشكركم على ذلك ولكن أنا أنها من حقي السيد الرئيس لأن الذين تقدموا كلهم كانوا مستشارين شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار طرح مجموعة من القضايا من التمويل، من التنافسية، من تكوين اليد العاملة، من تكوين مجموعة من القضايا المتشابكة لا يمكن أن نعالجها في 3 دقائق لكن أؤكد أن الحكومة تتوفر على مخطط عمل مبرمج وأن الدليل هو توقيع الاتفاقية مع قطاع النسيج الذي بمقتضاه تم تفعيل ما جاء في émergence plan تم مؤخرا توقيع اتفاقية مع مهني صناعة الجلود والأحذية بحيث كذلك في إجراءات، إجراءات واضحة ثم في أسبوعين فيما سبق الإعلان عن عرض المغرب فيما يتعلق ب strorring off في مدينة الدار البيضاء وهي إجراءات عملية تهم مجموعة من القطاعات، عموما السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أنا إذا كنا نتكلم عن التنافسية ديال كل القطاعات المنتجة كل القطاعات المنتجة، فالطاقة تم تخفيض الثمن منذ 2001، السيد وزير الطاقة هنا منذ 2001 والخطاب الملكي في الجرف الأصفر ب 35٪ كذلك تم اعتماد نظام خاص بما يسمى tarification optionnelle للشركات المنتجة في القطاع الصناعي التكوين تم إعطاء اهتمام خاص للتكوين وتكلم السيد الوزير الأول يوم أمس يؤكد ذلك في تخرج الفوج الأول ديال الأطر المغربية في إطار النظام الجديد عن المرور من 4300 مهندس إلى 10.000مهندس سنويا، ونعطي اهتماما خاصا المكتب الوطني لتكوين المهني يولي اهتمام خاص مع القطاع الخاص في تحديد حاجيات كل قطاع على حدى والقيام بالتكوين في كل ميدان اللوجيستيك باعتبار أننا نريد أن نصنع لكي نصدر، واللوجيستيك الذي..... ونحن واعون وأن وزير النقل يشتغل في ذلك اللوجيستيك لوحده يشكل اليوم 35٪ من الناتج الداخلي الخام ويفوق 50٪ من التكلفة ديال المقاولة، نريد أن نحصر المرحلة الأولى في 25٪ نقلصه نضربوه في النصف بعدا حتى تكون القيمة المضافة عند الشركات وتكون عندها وحد القدرة تنافسية والتعامل في التصدير بسرعة كبيرة، هناك إجراءات متشابكة، كل وزارة تشتغل من أجل تنافسية المقاولة التمويل تكلم عن ما هو مطبق عن قطاع النسيج يمكن تطبيقه على باقي القطاعات لم ننجح في تأهيل المقاولة في المرحلة الأولى لأن المقاولة كانت المديونية ديالها مرتفعة لن تسمح لها بولوج القروض وصندوق دعم الفومان ديال التأهيل، فتم استدراك الأمر و خلقنا صندوق جديد يقوم بجدولة الديون حتى يسمح للمقاولة الاستفادة من التأهيل فيما بعد شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

باسمكم نشكر السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية على أجوبته المتعلقة بقطاع وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد، وننتقل إلى السؤال الأخير في هاذ الجلسة التي ستعقبها مباشرة جلسة تتعلق بدراسة والتصويت على مشاريع قوانين، ننتقل إلى السؤال المتعلق بقانون حرية الأسعار والمنافسة للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن، رحو المربوح، محمد المنصوري، عبد السلام علي سالم الشكاف، محمد الرايس، يحي يحي،سداتي الشكاف.

الكلمة لكم السيد المستشار السيد رحو المربوح.

الثاني سحب، سحب وأجل لجلسة مقبلة في دورة مقبلة إن شاء الله.

ما كاينش صاحب السؤال طلب تأجيل، النظام الداخلي يسمح له بذلك، تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار رحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يعتبر القانون رقم 99.06المتعلق بحريات الأسعار والمنافسة آلية مهمة من ضمن الآليات التي تروم المساهمة في تنشيط الفاعلية الاقتصادية وحماية المستهلك، بضمان الشفافية والنزاهة في العلاقات التجارية، إلا أننا نلاحظ السيد الوزير أن مجلس المنافسة الذي نص عليه هذا القانون في بابه الخامس والذي هو بمثابة حكم إرادة المشروع أن يكون ضامنا للمنافسة الشريفة، لم يتم تفعيله لحد الآن رغم مرور مدة طويلة عن صدورها هاذ القانون والتي تم خلالها فعلا تحرير عدد من المواد والخدمات المؤطرة حيث قلص عددها من 32 إلى 24 حاليا، هاته المواد والخدمات التي يجب أن تحسم فيها لجنة الأسعار والمنافسة التابعة لوزارتكم والتي تترأسونها السيد الوزير، ومن أجل الحسم ينص هذا القانون على استشارة إجبارية لمجلس المنافسة ونثير الانتباه أن

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

تاريخ الحسم كما تنص عليه المادة 83 من نفس القانون هو يوم 6 من شهر يوليوز الجاري يعني مرت عليه عشرون يوما، حيث انتهت الخمس سنوات الانتقالية التي نص عليها القانون، لكل هذا السيد الوزير نسائلكم أولا ما سبب هذا النوع من الارتباك في تطبيق قانون حرية الأسعار والمنافسة؟ خصوصا عدم تفعيل مجلس المنافسة.

ثانيا:ضمن اللائحة المتبقية من المواد والخدمات، ما هي التي سيتم تحريرها في الوقت الراهن؟ وما هي التي ستبقى مؤطرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار،

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم، أدعو السيد المستشار إلى الرجوع إلى الجريدة الرسمية التي صدرت يوم 7يوليوز ليطلع على القرار المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، حيث قام هذا المرسوم بتحديد يعني المدة الزمنية الجديدة للاستمرار في تقنين الأثمان مجموعة من المواد، وذلك بأسباب حسب الفصل 3من نفس القانون الذي ذكره السيد المستشار المحترم، أن هاذ القانون الذي جاء لتحرير المواد ثم إعطاء مرحلة انتقالية، كذلك جاء هذا القانون في الفصل 3 ونص أنه في حالة ما إذا كان هناك خلل على مستوى التموين وتزويد السوق أو كان هناك تنظيم قانوني آخر ينظم مادة فيستمر الاستعمال في تقنين المواد، وانطلاقا من ذلك ونظرا للظرفية الاقتصادية والاجتماعية واشتغال اللجن الوزارية المكلفة بالتقنين ونظرا للقدرة الشرائية للمواطنين نظرا للقانون المالي اللي صوت عليه مجلسكم الموقر بحيث خصص مبلغ ماليا قدره 2مليار درهم من دعم مواد الأساسية فتم الاحتفاظ بمجموعة من المواد أذكرها: الدقيق الوطني، القمح الطري، السكر، المحروقات السائلة والغازية، هادوا فيما يتعلق بالمواد المدعمة التبغ المصنع، الكهرباء، الماء لصالح للشرب، التطهير السائل، نقل المسافرين عبر الطرق، النقل الحضري للأشخاص، المنتجات الصيدلية والمنتجات المعدة للاستعمال البيطري، أجور العمال والخدمات الطبية في قطاع الطب الخاص، هاذ لمجموعة ديال المواد التي ذكرت والخدمات منها ما هو مقنن بقوانين صادق عليها مجلسكم الموقر كالمتعلق بالمنتجات الصيدلية والمنتجات لمعدة للاستعمال البيطري الذي تم المصادقة عليه مؤخرا والذي ظل يحتفظ بتنظيم القطاع ديال الأدوية وصادق عليه مجلس النواب ولكن ما قاش الآن في اللائحة ديال المواد المقننة أو بقوانين أخرى كالنقل الحضري للأشخاص نقل المسافرين على الطرق الذي صادقتم كذلك على قانون يحدده إلى غير ذلك فليس هناك أي ارتباك حنا نحن نتبع عن قرب كل المستجدات المتعلقة بهذا الميدان، كذلك الكتب المدرسية هذا عندو ارتباط بإصلاح التعليم والمنظومة الجديدة للتعليم عقود المفوضين القضائيين والعقود العبرية وهنا كاين العقود العبرية السيد الرئيس لأنه يوجد إلا 4 ديال la notaires في المغرب اللي كيقوموا بهاذ العقود العبرية فبالتالي تحريره أو عدمه لا يشكل أي monopole احتكار أو يعني أي شكل فيما يتعلق بالسوق في المقابل تم تحرير التبغ الخام أكياس الدم ومشتقاته، الجرائد اليومية، الإرشاد والقطر في الموانئ، التأمين الإجباري للسيارات، العمولة الممنوحة لوسطاء التأمين، الإعلانات والنشرات القانونية والقضائية والإدارية، إذن انطلاقا من كلام السيد المستشار أنه في 2001لا أخرج هاذ القانون حيز التنفيذ كانت 32 مادة وخدمة في اللائحة، اليوم بقاو غير 14 مادة ولائحة، بحيث تم تحرير كل المواد الأخرى التي لا تشكل أي مشكل لا بالنسبة لتزويد سوق التموين انعكاس سلبي على القدرة الشرائية للمواطن إلى غير ذلك فكانت هناك يعني مجموعة من الاجتماعات لمعالجة الإشكالية مجلس المنافسة لتوضيح هاذ الأمر مرة واحدة، مجلس المنافسة ليس هو الذي يقرر، مجلس المنافسة عندو Avis consultatif رأي استشاري، رأي استشاري إذا طلب منه ذلك وليس إجباري، الحكومة قررت في مجلسها الحكومي اتخاذ هاذ الإجراء في غياب مجلس المنافسة، مجلس المنافسة تم تنصيبه البناية كاينة، الميزانية كاينة هو حر لا يمكن أن نفرض عليه، حنا عندنا الإجراءات الإدارية ديالنا كتبناه ما جوبناش وصل الآجال خذينا القرارات ديالنا الحكومة ملتزمة وتتحمل مسؤوليتها واخذينا القرار ديالنا بيعني تحرير المواد التي يجب تحريرها والاحتفاظ بالمواد التي سيكون لها أي آثار سلبي على المواطنين شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، بهذا نكون قد أنهينا.

هناك تعقيب، يعني كان التوضيح كافي.

السيد المستشار الحو المربوح:

لابد من شوية ديال التعقيب،

شكرا السيد الوزير، العمق ديال السؤال فيما يخص مجلس المنافسة فعلا اتخذتم قرارات بمرسوم حكومي، مجلس المنافسة ينص عليه القانون والاستشارة الإجبارية ينص عليه القانون، ولهذا أنا كنظن تداركتم الموقف سارعتم باش تحددوا اللائحة ديال المواد والخدمات اللي غادي تبقى مؤطرة، ولكن لم تتم الاستشارة الإجبارية ديال مجلس المنافسة لحد الآن، وهذا كنعتبروا أنا خلل في التطبيق ديال هاذ القانون، هاذي من جهة السيد الوزير، من جهة أخرى تكلمتم على المواد اللي اخترتو باش يمكن ليها تحرر طرحت بهاذ المنبر مشكل تحرير الدقيق والسكر ألن يحن الوقت السيد الوزير أن تدرسوا سيناريوهات لهاته المواد المهمة، اللي هي أولا بالنسبة للمستهلك ومهمة لصندوق المقاصة خصوصا وأنها وكما تعرفون هناك المعادلات ناخذوا السكر على سبيل المثال، هناك رسوم جمركية تؤدى وهناك أموال في صندوق المقاصة ألم يحن الوقت لدراسة عميقة للاستجابة إلى تساؤلات السادة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2006

المستشارين كان هناك سؤالين أو ثلاثة في هذه الدورة حول هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة:

بعجالة السيد الرئيس، فيما يتعلق بمادة السكر الثمن اليوم في السوق الدولي مر من السنة الماضية 2005 كان 200 دولار طن اليوم 630 دولار طن، تم حذف كل الرسوم الجمركية ضاعت الخزينة في 1.6 مليار درهم وتقوم بالدعم وإيلا طلقنا الثمن وحررنا الثمن غادي يبدأ المواطن كيخلص من 2 دراهم 4 دراهم عفوا اللي كتخلص اليوم الثمن وصل 10 دراهم إذا قبلتم ذلك الحكومة لا..... إذا كانت العملية فقط عملية حسابية، عملية ميزانية.

أنا اللي كنشتغل في الملف يوميا السيد الرئيس، نشتغل فيه كل صباح عندي مشكل مع الفلاحة اللي كيغرسوا الشمندر خصني نزيد ليهم في الثمن وكنقلب على الحل يوميا وبالحساب ويجي السيد المستشار يتفضل عندي ومستعد نجي ندير عرض في اللجنة فيما يتعلق بالقمح الطري، السيد الرئيس إيلا كانوا الفلاحة ديالنا اليوم ممقتنعينش بالثمن المرجعي 250 درهم كيفاش نحروا ونطلقوهم في أيادي ديال أشخاص اللي غادي يمشيوا ياكلوا ليهم دوك 250 درهم يبدا يشري عندوا القنطار ب60 درهم فكاينة معادلات كاين توازنات السيد الرئيس كنشتغلوا فيه والحكومة منكبة على الملف نهار اللي اتاح لينا الفرصة غادي نحلوا الإشكال شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا باسمكم جميعا نشكر السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة على مساهمته في هذه الجلسة.

ونعلن عن انتهاء جلسة الأسئلة الشفاهية ونرفعها.